المنظمة العربية للتنمية الزراعية

دراســـة اتجاهـــات ومؤشـــرات الفقـــر
فـي الـدول العربيـــة

الخرطوم **ذو الحجة** 1430**هـ** - **ديسمبر** 2009**م**

فهرسة المكتبة الوطنية – السودان
339.46 المنظمة العربية للتنمية الزراعية
م.ع.و
دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية / المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010.
ص: إيض؛ 24 سم.
ردمك: 978-99942-0-150-1
1. الفقر – العالم العربي.
أ. العنوان.

تقديم

المحتويات

تقديم

تحتل قضية الفقر بصورة عامة، والفقر في الريف بصفة خاصة، أهمية كبرى على المستوى العالمي وأجندة العمل الدولي، وتشهد الساحة الدولية عقد العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية لمناقشة قضية الفقر كان آخرها مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي في نوفمبر 2009م الذي وضع قضايا مكافحة الفقر على رأس القضايا التي تناولها المؤتمر، وكان موضوع الفقر المدقع والجوع قد تصدرا الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة والتي تم إعلانها في دورة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر (أيلول) 2000م.

ويأتي موضوع الفقر الريفي كمحور ارتكاز في كل مناقشات ومباحثات الفقر، حيث يؤثر الفقر على معظم سكان المناطق الريفية على المستوى العالمي، ويعاني أكثر من 1.3 مليار نسمة من الفقر المدقع.

وعلى المستوى العربي يرتبط الفقر بالعديد من الظواهر، التي من أهمها ضعف قاعدة الموارد الطبيعية والتقلبات المناخية المتكررة، التدني النسبي لقيمة الناتج المحلي الزراعي، التدني النسبي لدخل المرأة الريفية وضعف الخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية.

وفي الآونة الأخيرة اتسع مفهوم الفقر ليتعدى نقص الدخل إلى قصور القدرة الإنسانية عن تحقيق الحد الأدنى من مستوى الرفاهية المطلوبة. وأصبحت عملية مكافحته والحد من انتشاره فوق طاقات المجتمع ومؤسساته المدنية. لذا فقد أصبح لزاماً على الحكومات أن تضع قضايا الفقر ضمن أولوياتها في مشروعات التنمية المستدامة.

وتعتبر إستراتيجيات وسياسات وآليات الحد من الفقر في المناطق الريفية المدخل الوحيد لتحقيق التنمية الزراعية لصالح المناطق الريفية وكافة سكان الوطن العربي.إذ يهتم المجتمع العربي بقضايا الفقر لأسباب أخلاقية وإنسانية شرعت في ضوئها أعراف وقوانين اجتماعية تنطوي على قيم سامية كالبر والإحسان والتكافل الاجتماعي ونصرة الضعيف.

وتركز الدول العربية في تصديها للفقر، وبخاصة الفقر الريفي، والظواهر المرتبطة به على العديد من المنهجيات التي اشتملت على الدراسات المختصة وورش العمل في مجال الفقر بجانب البرامج والمشروعات التطبيقية.

وفي إطار تعزيز جهود الحد من ظاهرة الفقر في الوطن العربي أعدت المنظمة هذا الدراسة التي تستهدف التعريف بالمؤشرات المستخدمة في قياس الفقر، وطرق ومناهج قياس مؤشرات الفقر في الدول العربية، واقتراح الآليات والأساليب الملائمة لتطويرها وتوحيدها، فضلاً عن اقتراح الأنشطة التدريبية القومية والقطرية لرفع قدرات الكوادر الفنية العاملة في مجالات جمع وتحليل البيانات المتصلة بقياس مؤشرات الفقر في الدول العربية.

والمنظمة العربية للتنمية الزراعية إذ تقدم وثيقة هذه الدراسة تود أن تتقدم بجزيل الشكر إلى الخبرات العربية التي شاركت في إعدادها، آملة أن تساهم نتائجها ومشروعاتها المقترحة في التخفيف من حدة الفقر في الدول العربية.

والله ولي التوفيق ،،

الدكتور طارق بن موسى الزدجالي

المدير العام

المحتويات

الموضوعـــــات	الصفحة
تقديم	أ
المحتويات	ج
الموجز	1
الباب الأول الإطار النظري لمفهوم الفقر وقياس مؤشراته	5
1-1 مفهوم الفقر	5
2-1 تصنيفات الفقر	7
1-2-1 الفقر المطلق	7
2-2-1 الفقر النسبي	7
3-2-1 الفقر الريفي	7
4-2-1 الفقر الحضري	8
3-1 طرق تحديد خط الفقر	8
1-3-1طريقة الحد الأدنى من السعرات الحرارية	8
2-3-1 طريقة تكاليف الاحتياجات الأساسية	9
3-3-1 طريقة خط الفقر الدولي	9
4-3-1 طريقة خط الفقر الوطني	9
4-1 مؤشرات قياس الفقر	10
1-4-1 مؤشر تعداد الرؤوس	10
2-4-1 مؤشر فجوة الفقر	10
3-4-1 مؤشر حدة شدة الفقر	11
4-4-1 مؤشر الفقر البشري	11
5-4-1 مؤشر التنمية البشرية	11
6-4-1 المؤشر المجمع لقياس الفقر	12
5-1 أسباب الفقر	12
الباب الثاني قياس الفقر بالدول العربية	14
1-2 تحديد مؤشر مستوى الرفاهية	14
2-2 طرق تحديد خط الفقر في بعض الدول العربية	14
1-2-2 جمهورية السودان	14
2-2-2 جمهورية مصر العربية	16
3-2-2 جمهورية العراق	16
4-2-2 دولة فلسطين	17
5-2-2 الجمهورية العربية السورية	17
6-2-2 جمهورية اليمن	18

الموضوعـــــات	الصفحة
2-2-7 الجمهورية الإسلامية الموريتانية	18
2-3 المؤشرات المستخدمة في قياس الفقر في الدول العربية	19
2-4 معدلات واتجاهات الفقر في الدول العربية	20
2-4-1 جمهورية السودان	20
2-4-2 جمهورية مصر	24
2-4-3 جمهورية العراق	26
2-4-4 دولة فلسطين	28
2-4-5 الجمهورية العربية السورية	29
2-4-6 الجمهورية اليمنية	32
2-4-7 الجمهورية الإسلامية الموريتانية	33
الباب الثالث برامج الحد من الفقر في بعض الدول العربية	35
3-1 البرامج المنفذة والمقترحة	35
3-1-1 جمهورية السودان	35
3-1-2 جمهورية مصر العربية	40
3-1-3 جمهورية العراق	42
3-1-4 الجمهورية العربية السورية	47
3-1-5 الجمهورية اليمنية	50
3-1-6 الجمهورية الإسلامية الموريتانية	54
الباب الرابع دراسات قياس الفقر في الدول العربية	59
4-1 جمهورية السودان	59
4-2 جمهورية مصر العربية	61
4-3 جمهورية العراق	62
4-4 دولة فلسطين	64
4-5 الجمهورية العربية السورية	65
4-6 جمهورية اليمن	65
الباب الخامس مقترحات تطوير قياس مؤشرات الفقر في الدول العربية	67
5-1 مقترحات على المستوى القومي	67
5-2 مقترحات على المستوى القطري	68
5-2-1 مقترحات تطوير مؤشرات قياس الفقر	68
5-2-2 التدريب وتنمية المهارات	68
المراجع	70
الملخص الإنجليزي	73

الموضوعـــــات	الصفحة
فريق إعداد الدراسة	75

الجداول

الجداول	الصفحة
جدول (2-1) مؤشرات مستوى الرفاهية في بعض الدول العربية	14
جدول (2-2) طرق تحديد خط الفقر	15
جدول (2-3) خط الفقر وطرق تحديده بجمهورية السودان لأعوام مختلفة	15
جدول (2-4) خط الفقر وطرق تحديده بجمهورية مصر العربية للعامين 2000 و2005	16
جدول (2-5) خط الفقر وطريقة تحديده بجمهورية العراق	17
جدول (2-6) خط الفقر وطريقة تحديده بدولة فلسطين	17
جدول (2-7) خط الفقر وطريقة تحديده بالجمهورية العربية السورية	18
جدول (2-8) خط الفقر وطريقة تحديده بالجمهورية اليمنية	18
جدول (2-9) خط الفقر وطريقة تحديده بالجمهورية الإسلامية الموريتانية	19
جدول (2-10) مؤشرات الفقر في الدول العربية	19
جدول (2-11) تقدير مؤشرات الفقر في السودان خلال الفترة 1968-2007	21
جدول (2-12) مؤشرات تعداد الرؤوس وفجوة الفقر في السودان خلال الفترة 1978-2000	21
جدول (2-13) الآثار المترتبة على السياسات العامة المتبعة تجاه قضية الفقر في السودان	23
جدول (2-14) تقديرات مؤشرات الفقر في جمهورية مصر العربية (الوجه البحري)	25
جدول (2-15) تقديرات مؤشرات الفقر في جمهورية مصر العربية (الوجه القبلي)	25
جدول (2-16) الآثار المترتبة على السياسات العامة المتبعة تجاه قضية الفقر في جمهورية مصر العربية	26
جدول (2-17) توزيع الأسر حسب مستوى الحرمان من الحاجات الأساسية في الحضر والريف بجمهورية العراق	26
جدول (2-18) الآثار المترتبة على السياسات العامة المتبعة تجاه قضية الفقر في جمهورية العراق	28
جدول (2-19) تقديرات مؤشرات الفقر بدولة فلسطين	29
جدول (2-20) تقديرات مؤشرات الفقر في الجمهورية العربية السورية	30
جدول (2- 21) الآثار المترتبة على السياسيات العامة المتبعة تجاه قضية الفقر في الجمهورية العربية السورية	31
جدول (2-22) تقديرات مؤشرات الفقر بالجمهورية اليمنية	32

الجداول	الصفحة
جدول (2-23) الآثار المترتبة على السياسات العامة المتبعة تجاه قضية الفقر في موريتانيا	34
جدول (3- 1) البرامج المحلية للحد من الفقر في جمهورية السودان	35
جدول (3- 2) البرامج الإقليمية للحد من الفقر في جمهورية السودان	37
جدول (3- 3) البرامج الدولية للحد من الفقر في جمهورية السودان	38
جدول (3- 4) البرامج المحلية للحد من الفقر في جمهورية مصر العربية	40
جدول (3- 5) البرامج الدولية للحد من الفقر في جمهورية مصر العربية	41
جدول (3-6) صناديق الإقراض التخصصية/ المبادرة الزراعية للحكومة العراقية عام 2008	44
جدول (3- 7) البرامج المنفذة للحد من الفقر في الجمهورية العربية السورية	48
جدول (3-8) البرامج تحت التنفيذ للحد من الفقر في الجمهورية العربية السورية	48
جدول (3-9) البرامج المحلية للحد من الفقر في جمهورية اليمن	51
جدول (3-10) البرامج الدولية للحد من الفقر في جمهورية اليمن	51
جدول (3-11) البرامج المقترحة للحد من الفقر في جمهورية اليمن	53
جدول (3-12) البرامج المحلية للحد من الفقر في الجمهورية الإسلامية الموريتانية	54
جدول (3- 13) البرامج الدولية للحد من الفقر في الجمهورية الإسلامية الموريتانية	55
جدول (3- 14) البرامج المحلية تحت التنفيذ للحد من الفقر في الجمهورية الإسلامية الموريتانية	56
جدول (3- 15) البرامج المقترحة للحد من الفقر في الجمهورية الإسلامية الموريتانية	57
جدول (4- 1) دراسات قياس الفقر في السودان	59
جدول (4- 2) دراسات قياس الفقر في مصر	61
جدول (4- 3) دراسات قياس الفقر في فلسطين	64
جدول (4- 4) دراسات قياس الفقر في سوريا	65
جدول (4- 5) دراسات قياس الفقر في اليمن	66

الموجـــز

الموجـــز

تصدر موضوع القضاء على الفقر المدقع والجوع أهداف التنمية في الألفية الميلادية الثالثة والتي تم إعلانها في دورة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر (أيلول) عام 2000م. وبالإضافة إلى هذا الإعلان، عقدت عدة مؤتمرات دولية وإقليمية وكانت قضية الحد من الفقر قاسماً مشركاً بين أعمالها. ومن أبرز التوصيات التي تم التوصل إليها خلال تلك المؤتمرات فيما يلي الدول العربية الآتي:

- استمرار التعاون بين منظمات الأمم المتحدة ومنظمات جامعة الدول العربية من أجل العمل على مكافحة الفقر والجوع خاصة في مجالات الإدارة الرشيدة للموارد وتحسين سبل عيش الفقراء والتوسع في تنفيذ مشروعات وبرامج الحد من الفقر.
- دعم جهود مكافحة الفقر في الدول العربية الأقل نمواً والتصدي لقضايا الهجرة والبطالة في إطار مكافحة الفقر.
- ضرورة وضع وتبني سياسات الحد من الفقر في خطط التنمية القطرية ومسارات التنمية المستدامة.
- تنمية وتطوير وتحديث أساليب التدريب والتأهيل لزيادة القدرة الإنتاجية للفقراء وتوجيه التعليم والمعرفة للنهوض بأوضاع الفقراء.
- ضرورة الاهتمام بإعداد خارطة للفقر الحضري والريفي في الدول العربية، وبناء قواعد معلومات الفقر، وتطوير مؤشرات قياس الفقر.
- دعم الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الدول العربية وبصفة خاصة في مجالات توفير مصادر التمويل لتنفيذ برامج ومشاريع الحد من الفقر، وبناء القدرات العاملة في مجالات جمع وتحليل البيانات وقياس مؤشرات الفقر.

وفي إطار تعزيز الجهود للحد من ظاهرة الفقر المنتشرة في الوطن العربي نفذت المنظمة العربية للتنمية الزراعية أنشطة متعددة، شملت إعداد دراسات وإقامة دورات تدريبية وتنفيذ مشاريع في بعض الدول العربية. ففي مجال الدراسات أعدت المنظمة في عام 2002 دراسة شاملة للحد من الفقر في المناطق الريفية في الدول العربية، تلتها دراسة مكملة في عام 2005 تحت عنوان برامج ومشاريع الحد من الفقر في الدول العربية. واستمراراً لهذا النهج، تأتي هذه الدراسة التي تستهدف التعريف بالمؤشرات المستخدمة في قياس الفقر، وطرق ومناهج قياس مؤشرات الفقر في الدول العربية، واقتراح الآليات والأساليب الملائمة لتطويرها وتوحيدها، فضلاً عن اقتراح لبعض الأنشطة التدريبية القومية والقطرية لرفع قدرات الكوادر الفنية العاملة في مجالات جمع وتحليل البيانات المتصلة بقياس مؤشرات الفقر في الدول العربية.

اشتملت الدراسة على خمسة أبواب رئيسة، استعرض الباب الأول منها الإطار النظري لمفهوم الفقر وقياس مؤشراته، مع التركيز على التعاريف المختلفة لمفهوم الفقر حيث بينت الدراسة تعدد التعاريف في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية وأشارت إلى أن معظم الدراسات عرفت الفقر بأنه حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية والأصول المدنية والمالية اللازمة للإنتاج، وفقدان الضمان الاجتماعي لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات الاقتصادية، وعدم توفير الأمن والسلام والحرمان من الحقوق السياسية والمدنية.

واستعرض الباب المسميات المختلفة التي يتم استخدامها لتصنيف ظاهرة الفقر والتي تشمل الفقر المطلق، وهو أكثر التصنيفات انتشاراً فالفقر المطلق يوصف به الشخص الذي لا يملك الدخل الكافي الذي يمكنه من نيل الحد الأدنى من الغذاء والملبس والسكن وخدمات التعليم والصحة ووسائل المشاركة الاجتماعية. وتتفاوت قيمة خط الفقر المطلق بين المجتمعات بسبب التباين الثقافي والاجتماعي ودرجة التطور الاقتصادي والتقني، كما تتفاوت بين بلد وآخر وبين الأقاليم داخل البلد الواحد.

وتضمن الباب أيضا طرق تحديد خط الفقر وتعريف مصطلح خط الفقر والذي يمثل الحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير، حيث يعتبر الفقير فقيراً إذا ما انخفض مستوى دخله أو إنفاقه عن الحد الأدنى الضروري للوفاء باحتياجاته الأساسية. ومن أهم الطرق المستخدمة في تحديد خط الفقر أربع طرق رئيسية هي: طريقة الحد الأدنى من السعرات الحرارية وطريقة تكاليف الاحتياجات الأساسية، طريقة خط الفقر الدولي التي وضعها البنك الدولي لأغراض المقارنات الدولية، وخط الفقر الوطني حيث تضع كل دولة لنفسها خطاً مناسباً يتلاءم ومستوى تكاليف المعيشة في الدولة ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تضمن الباب استعراضا لمؤشرات قياس الفقر والتي تختلف أساليبها وفقاً لعوامل عديدة أهمها نوع خط الفقر المراد تحديده، ومدى توفر البيانات والمعلومات الكافية لقياس المؤشرات. ومن أهم المعلومات اللازم توفرها لقياس مؤشرات الفقر مسوحات دخل وإنفاق الأسرة، عدد السكان وتوزيعهم الديمغرافي، متوسط الدخل القومي، ومعدلات الأجور ونسبة البطالة في المجتمع.

ومن أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الفقر مؤشر تعداد الرؤوس، مؤشر فجوة الفقر، مؤشر حدة الفقر، مؤشر الفقر البشري، مؤشر التنمية البشرية والمؤشر المجمع لقياس الفقر. ويعتبر مؤشر تعداد الرؤوس أكثر مؤشرات الفقر استخدما لقياس مدى انتشار الفقر في المجتمع، ويتم حسابه من خلال قسمة عدد السكان الذين تقل دخولهم عن خط الفقر على إجمالي عدد السكان. وتضمن الباب الأول أيضا استعراضا لأهم وأبرز أسباب الفقر حيث تتعدد أسباب الفقر اعتماداً على الظروف والأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية السائدة على المستوى الدولي والإقليمي والقطري. فعلى المستوى الدولي شهد الاقتصاد العالمي خلال الفترة القليلة الماضية ثلاث أزمات متوالية هي ارتفاع أسعار الطاقة العالمية، يليها الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية وبصفة خاصة أسعار الحبوب، ثم الأزمة المالية العالمية التي ما زالت انعكاساتها السلبية مستمرة في معظم دول العالم. وعلى المستوى القطري في الوطن العربي فإن من أبرز الأسباب الآثار السلبية لسياسات التحرير الاقتصادي وبرامج الإصلاح الهيكلي، ضعف الإنتاجية في القطاع الزراعي، العوامل المناخية كالجفاف والتصحر والزيادة السكانية غير المتوازنة مع حجم الموارد الطبيعية وعدالة توزيع عائدات التنمية.

استعرض الباب الثاني قياس الفقر في الدول العربية موضحاً أن غالبية الدول العربية التي شملتها الدراسة تستخدم الدخل والإنفاق معاً كمؤشر لمستوى الرفاهية واستعرض الباب اختلافات واضحة فيما يتعلق بطرق تحديد خطوط الفقر ما بين خط الفقر النسبي وخط الفقر المطلق، كما اتضح أنه في كل من السودان، فلسطين، سوريا، اليمن وموريتانيا يتم استخدام خط الفقر الموضوعي، أما في مصر فيستخدم خط الفقر الموضوعي والذاتي معاً بينما انفرد العراق باستخدام خط الفقر الذاتي فقط.

وتناول الباب بالتحليل أهم مؤشرات الفقر المستخدمة في الدول العربية، حيث الغالبية العظمى منها تستخدم مؤشرات الفقر التقليدية. كما تم تحليل معدلات واتجاهات الفقر في الدول التي شملتها الدراسة باستخدام المؤشرات التقليدية لقياس الفقر لسنوات مختلفة.

أما الباب الثالث فقد استعرض برامج الحد من الفقر في الدول العربية بما في ذلك البرامج المنفذة والمقترحة في كل دولة من الدول التي شملتها الدراسة، كما تناول الباب الثالث المشاكل التي واجهت تلك البرامج في تلك الدول.

اختص الباب الرابع بتحليل الدراسات التي أجريت لقياس الفقر في الدول العربية التي شملتها الدراسة وقد وجد أن بعضها أجري بتمويل دولي وآخر بتمويل محلي، كما اتضح اختلاف النتائج في تلك الدراسات للدولة الواحدة.

وفي الباب الخامس والأخير وسعياً لتطوير وتوحيد نظم قياس مؤشرات الفقر في الدول العربية قدمت الدراسة مقترحات محددة تم تقسيمها لمقترحات يتم تنفيذها على المستوى القومي وأخرى على المستوى القطري. فعلى المستوى القومي اقترحت الدراسة عقد ورشة عمل إقليمية يشارك فيها المسئولون ذوو العلاقة المباشرة بقياس مؤشرات الفقر ويتم فيها عرض نتائج الدراسة الشاملة التي أعدتها المنظمة وصولا إلى وضع منهجية موحدة يتم الاتفاق عليها واعتمادها للتنفيذ من قبل كل الدول العربية، كما اقترحت أيضا تأسيس ما يمكن تسميته شبكة معلومات الفقر في الدول العربية ونشرها على موقع المنظمة بالشبكة الدولية على أن تشتمل على قاعدة بيانات شاملة وخارطة للفقر في الدول

العربية توضح مواقع الفقر وعدد الفقراء وتوزيعهم بين الريف والحضر. على أن تشتمل الشبكة أيضا على تصنيفات وخصائص الفقر في الدول العربية، والإستراتيجيات والبرامج والمشروعات الرائدة التي تم تنفيذها في كل دولة للحد من الفقر. أما على المستوى القطري فقد اقترحت الدراسة توحيد قياس مؤشرات الفقر باستخدام قاعدة بيانات الإنفاق الاستهلاكي بدلا عن الدخل لكونه أكثر ارتباطاً بمستوى معيشة الأسرة كما يمكن تقديره بشكل أدق من خلال مسوحات الأسرة، وأيضا استخدام الأسرة كوحدة للقياس مع أخذ الخصائص الديمغرافية في الاعتبار كالعمر والجنس. كما أكدت الدراسة على ضرورة أن يتضمن قياس الفقر المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية بجانب الاستهلاك، وضرورة إشراك مؤسسات المجتمع المدني في إعداد الدراسات الخاصة بمؤشرات الفقر خاصة تلك العاملة في مجال النوع والرعاية الاجتماعية وتوفير فرص العمل، وإعداد قائمة بالجهات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال قياس مؤشرات الفقر والعمل على توحيد جهودها من خلال تسمية إدارة خاصة بقياس مؤشرات الفقر تستوعب كل الكوادر والكفاءات المؤهلة والمتخصصة.

وقد أوصت الدراسة بأهمية إنجاز سلسلة من الأنشطة للتدريب وتنمية مهارات الكوادر الفنية العاملة في مجال قياس مؤشرات الفقر تشمل عقد دورات تدريبية على مستوى كل قطر في مجالات محددة تشمل كيفية إعداد استمارة الاستبيان، اختيار المؤشرات الملائمة التي تتناسب مع خصوصية كل قطر، الطرق الإحصائية لاختيار العينات العشوائية، وكيفية تجميع البيانات وتحليلها. كما أوصت الدراسة بعقد سلسلة من حلقات العمل والندوات القومية لتبادل الخبرات والتجارب بين العاملين في مجال قياس مؤشرات الفقر.

وفي الختام قدمت الدراسة مقترحات تطوير قياس مؤشرات الفقر بالدول العربية تشمل عقد ورشة قومية وبرنامج تدريب قومي وقطري لتطوير وتوحيد مؤشرات قياس الفقر في الدول العربية. واشتملت بطاقة كل نشاط على تحديد وتعريف المحاور الرئيسة، الأهداف، المحتويات، الفئات المستهدفة من التدريب والجهات المقترحة لتنفيذ النشاط.

الباب الأول

الإطار النظري لمفهوم الفقر وقياس مؤشراته

الباب الأول

الإطار النظري لمفهوم الفقر وقياس مؤشراته وتحديد أسبابه

1-1 مفهوم الفقر:

تسود مفاهيم عديدة للفقر في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بموضوع الفقر. وقد اعتمدت معظم الدراسات في تعريفها لمفهوم الفقر على مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية اللازمة للعيش، كالغذاء والمسكن والملبس، ومن ثم فإن الشخص الذي يقل مستوى دخله أو إنفاقه عن الحد الأدنى من أساسيات المعيشة يعتبر فقيراً. وعليه وضعت كل دولة لنفسها حداً أطلقت عليه "حد الفقر الوطني"، وتم تحديده بالعملة المحلية، فإذا ما وقع الفرد تحت هذا الخط اعتبر فقيراً. ويرى خبراء التنمية البشرية أن مفهوم الفقر يجب ألا يعتمد فقط على مستوى الدخل والإنفاق على الحاجات الأساسية للمعيشة، ولكن ينبغي أن يتضمن أيضاً مؤشرات الرفاه الاجتماعي مثل مدى توفر الخدمات التعليمية والصحية، ومياه الشرب الآمنة، وخدمات الصرف الصحي المناسبة. وقد تم إدخال دليل الفقر البشري كمقياس للفقر لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام 1997 من أجل تجاوز المفهوم القديم الذي يربط بين الفقر والدخل فقط. واستناداً إلى ذلك اعتمدت معظم الدول العربية المفهوم الجديد للفقر الذي يربط بين الحرمان المادي ومؤشرات التنمية البشرية مما يسهم في التعرف على ظاهرة الفقر وتشخيصها بشكل دقيق.

وقد ساهمت مؤسسات دولية عديدة في دراسة ظاهرة الفقر وتحليل أبعادها ووضع مفاهيم واسعة لتعريفها. وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد عرف البنك الدولي في تقريره الشهير عن التنمية في العالم لعام 2001/2000، والذي كان موضوعه الأساسي الفقر، مفهوم الفقر على أنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. ولأغراض المقارنة بين دول العالم وضع البنك الدولي حدين للفقر وهما دولار للحد الأدنى ودولارين للحد الأعلى للفرد وفقاً للقوة الشرائية المعادلة لعام 1985، وفي عام 2008 تحدد خط الفقر بدولار وربع يومياً، وقد حدد البنك الدولي أربعة أبعاد أساسية للفقر هي:

1- الفرص: ويعني غياب فرص الوصول إلى أسواق العمل والحصول على العمل، وفرص الوصول إلى الموارد الإنتاجية مع قيود الحركة وخاصة بالنسبة للنساء بسبب تراكم الأعباء الناتج عن ضرورة الجمع ما بين المهام المنزلية والأنشطة الإنتاجية وإدارة موارد المجتمعات المحلية.

2- القدرات: ويُقصد بها غياب القدرة في الحصول على بعض الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية.

3- الأمان: ويعني قابلية التعرض لبعض المخاطر الاقتصادية وبعض أنواع العنف المدني أو المنزلي.

4- التمكين: ويعني عدم القدرة على المشاركة أو إبداء الرأي على مستوى الأسرة وعلى مستوى المجتمع وعلى المستوى القومي.

وفي سياق متصل، عرَّف البيان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي الذي عقدته الأمم المتحدة حول التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام 1995 مفهوم الفقر بأنه (الافتقار إلى الدخل المادي وموارد الإنتاج الكافية لضمان إشباع الحاجات الأساسية والضرورية لمواجهة متطلبات الحياة، وتجنب الجوع وسوء التغذية، والحرمان من الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وعدم الحصول على مصادر المياه النقية والسكن الملائم، إضافة إلى عدم المشاركة في صنع القرار في الحياة المدنية والسياسية).

واستناداً إلى ما تقدم يمكن تلخيص مفاهيم الفقر في الأبعاد التالية:

- الحرمان المادي من الحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية والذي تتجلى أبرز مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية، والمستوى التعليمي، والوضع السكني، والحرمان من تملك السلع المعمرة، وفقدان المقدرة على مواجهة الحالات الطارئة كالمرض والبطالة والإعاقة والأزمات والكوارث المستدامة.
- المعاناة المستدامة من الجوع وسوء التغذية، وعدم الحصول على المسكن الملائم، بسبب المرض وعدم القدرة على تغطية نفقات العلاج، وعدم الحصول على مصادر المياه النقية الصالحة للشرب، وعدم توفر مرافق الصرف الصحي، وعدم القدرة على الالتحاق بالمدرسة، وصعوبة الحصول على عمل أو وظيفة ملائمة.
- الحالة التي لا يتوفر فيها للفرد أو الأسرة الحد الأدنى من الإشباع المقبول للحاجات الأساسية الغذائية التي تمكنه من الحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية والعناصر الغذائية اللازمة.
- الحرمان غير المادي، كافتقار الإنسان للعيش بحرية وكرامة، وعدم توفر الأمن والسلام وحرمانه من حقوقه السياسية والمدنية.

2-1 تصنيفات الفقر:

يتم تصنيف ظاهرة الفقر انتشاراً وعمقاً وفقاً لنتائج الدراسات والمسوحات الميدانية المتوفرة حول دخل الأسرة وإنفاقها وخصائص أفرادها الاقتصادية والديمغرافية ومصفوفة أسعار السلع والخدمات. وبرغم تعدد تصنيفات الفقر لكن يمكن تلخيص أبرزها في المسميات التالية:

1-2-1 الفقر المطلق:

يعتبر الفرد فقيراً مطلقاً إذا لم يملك الدخل الكافي الذي يمكنه من نيل الحد الأدنى من الغذاء والملبس والسكن وخدمات التعليم والصحة ووسائل المشاركة الاجتماعية. وتتفاوت قيمة خط الفقر المطلق بين المجتمعات بسبب التباين الثقافي والاجتماعي ودرجة التطور الاقتصادي والتقني، كما تتفاوت بين بلد وآخر وبين الأقاليم داخل البلد الواحد.

2-2-1 الفقر النسبي:

يعتبر الفرد فقيراً نسبياً إذا قلّ معدل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل. وهنالك اختلاف على تحديد هذه القيمة حيث اعتبرها البعض متوسط الدخل القومي أو كنسبة من متوسط دخل أفقر 40% من الأسر في المجتمع. ويتم تحديدها وفقاً للدراسات والمسوحات الميدانية للدخل والإنفاق التي يتم إجراؤها على مستوى كل دولة. ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأنه يتغير مع المتغيرات في تكاليف المعيشة ومستوى الدخل القومي في كل مكان وزمان.

3-2-1 الفقر الريفي:

ارتبط مفهوم الفقر عبر التاريخ بالمناطق الريفية لذلك يصفه البعض بأنه ظاهرة ريفية. ويشكل فقراء الريف الغالبية العظمى من فقراء العالم ويعتمدون في توفير سبل عيشهم على الزراعة وصيد الأسماك والحراجة وما يتصل بها من خدمات وصناعات صغيرة. ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات الفقر في المناطق الريفية افتقار فقراء الريف للأصول الإنتاجية كالأراضي الزراعية ذات النوعية الجيدة وإمدادات مياه الري المستدامة والمستقرة وتعرض مناطقهم للجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية فضلاً عن عدم توفر البنية التحتية الأساسية التي تمكنهم من الوصول إلى الأسواق

وافتقارهم إلى مصادر الائتمان وخدمات الصحة والتعليم ومياه الشرب النقية والصرف الصحي. وفي الوطن العربي ارتبط الفقر الريفي تاريخياً بالتمايز الطبقي والاجتماعي بين أهل الريف حيث تقوم الغالبية العظمى من فقراء وصغار المزارعين بزراعة مساحات صغيرة من الأرض وتلجأ لتأجير جزء من قوة عملها للغير من أجل مقابلة احتياجاتها المعيشية.

1-2-4 الفقر الحضري:

ينتشر الفقر الحضري بين سكان الأحياء الصغيرة في المدن والتي تتميز بالازدحام والأحوال الصحية السيئة والمياه الملوثة، ويسكن فقراء الحضر عادةً في أحياء أقيمت عشوائياً حول المدن وغير مصرح بالسكن فيها مما يعرضهم باستمرار إلى الإخلاء الإجباري وخطر الفيضانات والانهيارات الأرضية والتلوث الكيميائي. ومعظم فقراء الحضر هم مهاجرون من الريف بحثاً عن فرص عمل أعلى أجراً أو هروباً من موجات الجفاف والتصحر أو لشعورهم بعدم الأمان نتيجة الحروب والنزاعات الأهلية. ويعمل معظم فقراء الحضر عادةً في أنشطة هامشية غير منظمة لا تمكنهم من امتلاك الموارد المالية الكافية لتحسين أوضاعهم المعيشية. وقد أثبتت معظم الدراسات أن تنفيذ الاستراتيجيات الهادفة إلى تخفيض حدة الفقر في المناطق الريفية تؤدي تلقائياً إلى تشجيع فقراء الحضر إلى الهجرة المعاكسة للريف.

1-3 طرق تحديد خط الفقر:

تستخدم عدة طرق لتحديد مدى انتشار الفقر حيث يعتبر الشخص فقيراً إذا ما انخفض مستوى دخله أو إنفاقه عن الحد الأدنى الضروري للوفاء باحتياجاته الأساسية من الغذاء بمكوناته التي تمده بالحد الأدنى من الطاقة، ويطلق على الحد الأدنى عادة مصطلح خط الفقر (Poverty Line) وهو يمثل الحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير ومن ثم فإن كل من يقع على هذا الخط أو دونه يصنف من الفقراء. وفيما يلي عرض لأهم الطرق المستخدمة في تحديد خط الفقر.

1-3-1 طريقة الحد الأدنى من السعرات الحرارية:

وهي الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة للإنسان حتى يكون قادراً على أداء العمليات الحيوية والضرورية، وتُقدر كمية السعرات الحرارية اللازمة للإنسان

بنحو (2354) سعرا حراريا في اليوم الواحد، مع الأخذ في الاعتبار وجود اختلاف في هذه السعرات الحرارية وفقاً للسن والجنس ونوع النشاط.

1-3-2 طريقة تكاليف الاحتياجات الأساسية:

وتقوم على تقدير التكاليف اللازمة لشراء وجبة غذائية متزنة ومع ذلك تكون منخفضة التكاليف وموصى بها من جهات علمية مختصة، علاوة على الاحتياجات والمتطلبات الأخرى غير الغذائية اللازمة لحياة الإنسان وحفظ كرامته الإنسانية.

1-3-3 طريقة خط الفقر الدولي:

وتستخدم هذه الطريقة في أغراض المقارنات الدولية، حيث تظهر الفوارق القائمة بين الدول من حيث فقر القوة الشرائية، وتقوم هذه الطريقة على أساس أن الفرد الذي لا يمكنه الحصول على حزمة استهلاكية شاملة بقيمة دولار واحد أمريكي في اليوم مقوماً بالقوة الشرائية الثابتة لعام 1993 يعتبر فقيراً. واستناداً إلى المقارنات الدولية يشكل إنفاق أقل من دولار يومياً حد الفقر الأدنى وإنفاق أقل من دولارين يومياً حد الفقر الأعلى.

1-3-4 طريقة خط الفقر الوطني:

استناداً إلى هذا المؤشر يمكن اعتبار الفرد فقيراً إذا لم تمكنه قدراته المالية من الحصول على مكونات الحد الأدنى للرفاه. وتشير الحقائق إلى أن الحد الأدنى للرفاه يتباين كماً ونوعاً بين المجتمعات بسبب التباين الثقافي والاجتماعي ودرجة التطور الاقتصادي والتقني، ولذلك من الخطأ عولمته بما قيمته دولار أمريكي واحد في اليوم كما ورد في تقارير المؤسسات الدولية حيث إن الحد الأدنى للرفاه في بلد ما لا يمكن أن يتطابق كماً ونوعاً مع الحد في بلد آخر. حتى في البلد الواحد يتوقع أن تتباين مكونات الرفاه من إقليم إلى آخر، وحتى داخل الإقليم الواحد فإن مكونات الرفاه تتفاوت بين الريف والحضر بصورة واضحة. واستناداً إلى كل ذلك اعتمدت معظم الدول العربية على مؤشر خط الفقر الوطني لقياس نسبة الفقر بدلاً عن مؤشر البنك الدولي.

4-1 مؤشرات قياس الفقر:

هنالك عدة مؤشرات لقياس الفقر. وتختلف أساليب قياس الفقر وفقاً لعوامل عديدة أهمها نوع خط الفقر المراد تحديده ومدى توفر البيانات والمعلومات الكافية لقياس المؤشر. ومن أهم الدراسات والمسوحات والمعلومات اللازم توفرها على مستوى كل دولة لقياس مؤشرات الفقر ما يلي:

1- مسوحات دخل وإنفاق الأسرة.

2- قاعدة بيانات شاملة عن عدد السكان، توزيع السكان الديمغرافي بين الريف والحضر، متوسط الدخل القومي، معدلات الأجور ونسبة العطالة في المجتمع.

3- احتياجات الفرد من المواد الغذائية الأساسية والسعرات الحرارية اللازمة للحياة.

4- دراسات مستوى الأسعار وتباينها الزماني والمكاني.

5- مدى توفر الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة ومياه الشرب النقية وخدمات المواصلات والصرف الصحي، وتكلفة الحصول على هذه الخدمات إن وجدت.

وفيما يلي استعراض لبعض المؤشرات المستخدمة لقياس الفقر:

1-4-1 مؤشر تعداد الرؤوس (Headcount Index):

يستخدم هذا المؤشر في قياس مدى انتشار الفقر في المجتمع، ويتم حسابه من خلال قسمة عدد السكان الذين تقل دخولهم عن خط الفقر على إجمالي عدد السكان. وهو من أكثر مؤشرات الفقر استخداماً مع أنه لا يعكس مدى حدة الفقر ولا فجوة الدخل بين الفقراء.

2-4-1 مؤشر فجوة الفقر (Poverty Gap Index):

يعكس هذا المؤشر حجم الفجوة النقدية اللازمة لرفع شريحة من الفقراء من وضعهم الحالي إلى مستوى خط الفقر، معبراً عنها كنسبة مئوية من خط الفقر.

1-4-3 مؤشر حدة (شدة) الفقر (Poverty Severity Index):

يقيس هذا المؤشر عدم المساواة في توزيع الدخل بين الفقراء، ويتم حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر، كما يتم تقديره أيضاً من خلال معامل جني (Gini Coefficient) فكلما كانت قيمة المعامل صغيرة كلما انخفضت حدة الفقر، وكلما كان المعامل كبيراً يعني ذلك عدم المساواة في توزيع الفقر وسط الفقراء وبالتالي زيادة حدة الفقر. وتتراوح قيمة معامل جني بين الصفر إشارة إلى حالة المساواة التامة وبين الواحد الذي يعكس عدم عدالة توزيع الدخل بين الفقراء.

1-4-4 مؤشر الفقر البشري (Human Poverty Index):

يعكس هذا المؤشر الذي تنشره تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أوجه الفقر من منظور الأبعاد الثلاثة التالية:

أ- الحرمان من الحياة المديدة موفورة الصحة ويقاس بالاحتمال القائم عند الولادة لعدم البقاء على قيد الحياة حتى بلوغ سن الأربعين.

ب- الحرمان من المعرفة والقرأءة، ويقاس بمعدل الأمية بين البالغين.

ج- الحرمان من مستوى الرفاه الاجتماعي، ويقاس بمتوسط النسبة المئوية للمحرومين من مياه الشرب النقية، والنسبة المئوية للعاجزين عن الوصول إلى الخدمات الصحية. والنسبة المئوية لناقصي الوزن في صفوف الأطفال دون سن الخامسة.

1-4-5 مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index):

وفقاً لما ورد في تقرير التنمية البشرية الصادر في عام 2002 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فإن مؤشر التنمية البشرية مقياس مركب يستهدف قياس إنجازات مختلف بلدان العالم في تحقيق التنمية البشرية وبالتالي تخفيف حدة الفقر البشري. ويتم قياس هذا المؤشر بالعمر المرتقب للفرد بالسنوات، والمتوسط الترجيحي لمعرفة القراءة والكتابة لمن هم فوق سن الخامسة عشرة ونسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي والجامعي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالدولار الأمريكي حسب معادل القوة الشرائية في الدولة. وتتفاوت قيمة مؤشر التنمية البشرية بين حد أقصى مقداره واحد صحيح، وحد أدنى يساوي صفرا، وتتوزع الدول بين هذين الحدين وفقاً لما حققته الدولة من تنمية بشرية خلال العام.

1-4-6 المؤشر المجمع لقياس الفقر:

تطورت مؤشرات قياس الفقر وأصبح التوجه الصحيح لقياس الفقر من خلال الاعتماد على مؤشر يضم العديد من المؤشرات التي قد يكون الدخل أحدها، إضافة إلى مؤشرات التعليم والصحة والترفيه والمسكن وغيرها.. وفيما يلي عرض لأهم المكونات الأساسية التي تستخدم لتقدير المؤشر المجمع لقياس الفقر:

1- دخل الأسرة على اعتبار أنه يعبر عن قدرتها على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية.
2- الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة على أساس ارتباطه بمستوى معيشتها.
3- نسبة الإنفاق على المواد الغذائية.
4- المؤشرات التغذوية (حصة الفرد من السعرات أو البروتين مقارنة بحاجته منها).
5- كفاية الخدمات العامة مثل الخدمات الصحية، والتعليمية، ودرجة الأمان الاجتماعي والضمان ضد الجريمة، والضمان ضد المرض، والبطالة، والكوارث، ومدى حرية التعبير عن الرأي.
6- الوضع الصحي والغذائي، ونسبة الأمية، والالتحاق بالمدارس، والإنفاق على التعليم، ونوع السكن، وكفاية الإنفاق على المسكن.

1-5 أسباب الفقر:

تشير الأدبيات المتوفرة إلى تعدد أسباب الفقر اعتماداً على الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة على المستوى الدولي والإقليمي والقطري. وبصفة عامة يمكن تلخيص أبرز الأسباب التي تؤدي إلى الفقر فيما يلي:

1- شهد الاقتصاد العالمي خلال الخمس سنوات الأخيرة ثلاث أزمات متوالية أحدثت تصدعاً كبيراً في البنية الاقتصادية العالمية وأفرزت نتائج سالبة عديدة أدت إلى ازدياد حدة الفقر في العالم. بدأت الأزمة بالارتفاع القياسي لأسعار الطاقة تلتها أزمة الغذاء العالمية والارتفاع الحاد لأسعار السلع الغذائية وبصفة خاصة أسعار الحبوب، فضلاً عن الأزمة المالية العالمية التي بدأت منذ مطلع عام 2008 ومازالت انعكاساتها السلبية مستمرة على معظم دول العالم، وبصفة خاصة الدول النامية منخفضة الدخل.
2- ظاهرة العولمة التي أدت إلى تركيز الثروة والتجارة العالمية في الدول المتقدمة. ومن أبرز ايجابيات العولمة زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر،

إلا أن بعض الدراسات تشير إلى أن 80% من عائد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية يعود إلى الدول المتقدمة.

3- تجاهل الدول الصناعية الكبرى لظاهرة الاحتباس الحراري وامتناعها عن التوقيع على الاتفاقيات العالمية للحد من انبعاث الغازات السامة. وقد أدت الظاهرة إلى آثار بيئية سالبة (الجفاف، التصحر، الأعاصير، ارتفاع درجات حرارة الأرض، السونامي ... الخ) وجميعها أدت بدورها إلى ازدياد حدة الفقر العالمي.

4- ظاهرة ما يسمى بمحاربة الإرهاب العالمي والتي أدت إلى تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول النامية، وبصفة خاصة الدول الإسلامية والعربية.

5- النقص المستمر في حجم القروض والمنح والمساعدات المقدمة للدول النامية من الدول المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية.

6- الآثار السلبية لسياسات التحرير الاقتصادي وبرامج الإصلاح الهيكلي التي اعتمدتها معظم الدول والتي أدت إلى رفع الدعم عن الكثير من السلع والخدمات التي كان يستفيد منها الفقراء.

7- ضعف الإنتاجية في القطاع الزراعي الذي يشكل مصدر الدخل الرئيسي لسكان الريف وذلك بسب العوامل المناخية كالجفاف والتصحر وعدم توفر تقنيات الإنتاج الحديثة ومصادر التمويل.

8- الزيادة السكانية غير المتوازنة مع حجم الموارد الطبيعية وعدم عدالة توزيع عائدات التنمية حيث تستأثر فئة قليلة بالجزء الأكبر من الدخل.

9- الافتقار إلى الدخل وإلى الأصول اللازمة للحصول على الضرورات الأساسية كالغذاء والمسكن والمستويات المقبولة من الصحة والتعليم.

10- انتشار الأمية، وزيادة نسبة البطالة وصعوبة الحصول على العمل، خاصة وسط فئات الشباب والنساء.

11- عدم قدرة المؤسسات الاجتماعية على القيام بدورها في تنفيذ برامج الضمان الاجتماعي، ورعاية الفقراء وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية المناسبة.

12- الحروب والنزاعات الأهلية التي أدت إلى عدم الاستقرار والهجرة الداخلية.

13- الحرمان من التمثيل والمشاركة في الحياة السياسية وإدارة المؤسسات المحلية.

الباب الثاني

قياس الفقر بالدول العربية

الباب الثاني
قياس الفقر بالدول العربية

يستعرض هذا الباب طرق تحديد مستوى الرفاهية وخط الفقر في بعض الدول العربية، بالإضافة إلى المؤشرات المستخدمة في قياس الفقر.

2-1 تحديد مؤشر مستوى الرفاهية:

يُقاس مستوى الرفاهية في غالبية الدول العربية التي أجريت الدراسة عليها بمؤشرات الدخل والإنفاق عدا دولة فلسطين والجمهورية العربية السورية حيث يستخدم الإنفاق فقط كمؤشر لقياس مستوى الرفاهية جدول رقم (2-1).

جدول (2-1) مؤشرات مستوى الرفاهية في بعض الدول العربية

الدول	مؤشر مستوى الرفاهية
السودان	الدخل والإنفاق
مصر	الدخل والإنفاق
العراق	الدخل والإنفاق
فلسطين	الإنفاق
سوريا	الإنفاق
موريتانيا	الدخل والإنفاق
اليمن	الدخل والإنفاق

المصدر: نتائج الدراسة.

2-2 طرق تحديد خط الفقر:

الجدول (2-2) يوضح طرق تحديد خط الفقر في بعض الدول العربية التي أجريت عليها الدراسة حيث تستخدم جمهورية مصر العربية خط الفقر المطلق فقط، بينما تستخدم كل من جمهورية العراق والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية والجمهورية الإسلامية الموريتانية خط الفقر النسبي فقط. بينما يستخدم السودان ودولة فلسطين خطي الفقر النسبي والمطلق، وتتخذ جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية الأفراد كوحدة لدراسات الفقر بينما تتخذ الجمهورية الإسلامية

الموريتانية الأسر كوحدة لدراسات الفقر ويتخذ السودان والجمهورية اليمنية الأسر والأفراد معاً كوحدات لدراسات الفقر.

تستخدم معظم الدول العربية خطوط الفقر الدولية والوطنية عدا جمهورية العراق التي تستخدم خط الفقر الوطني فقط ودولة فلسطين التي تستخدم خط الفقر الدولي. كذلك يتبع السودان وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية والعراق الطرق الموضوعية والذاتية لتحديد خط الفقر بينما يتبع العراق الطرق الذاتية وتتبع الجمهورية اليمنية والجمهورية الإسلامية الموريتانية ودولة فلسطين والعراق الموضوعية فقط.

جدول (2-2) طرق تحديد خط الفقر

الدول	أساس التحديد		وحدة القياس		نوع المقياس		طرق التحديد	
	نسبي	مطلق	الأسر	الأفراد	دولي	وطني	موضوعي	ذاتي
السودان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
مصر		✓		✓	✓	✓	✓	✓
العراق	✓		✓			✓		✓
فلسطين	✓	✓	✓	✓	✓		✓	
سوريا	✓			✓	✓	✓	✓	✓
موريتانيا	✓		✓		✓	✓	✓	
اليمن	✓		✓		✓	✓	✓	

المصدر: نتائج الدراسة.

2-2-1 جمهورية السودان:

يتم في السودان استخدام طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية وطريقة الحد الأدنى الموصى به من السعرات الحرارية عند إتباع الطرق الموضوعية ويتم استخدام طريقة كفاية الدخل وكفاية الاستهلاك عند إتباع الطرق الموضوعية، كما يتبين من الجدول (2-3).

جدول (2-3) خط الفقر وطرق تحديده بجمهورية السودان لأعوام مختلفة في الشهر للأسرة

العام	طريقة التحديد	خط الفقر بالجنيه السوداني	خط الفقر بالدولار
1962	خط الفقر الموضوعي	136	489
1978	خط الفقر الموضوعي	777	1036
1986	خط الفقر الموضوعي	6384	1596
1992	خط الفقر الموضوعي	270000	

المصدر: نتائج الدراسة.

1 جنيه = 0.001 من الجنيه المستخدم حاليا (SDG).

من الجدول رقم (2-3) تلاحظ الزيادة المطردة في خط الفقر بالعملتين المحلية والدولار في جمهورية السودان. أوضحت نتائج الدراسة أن بعض الدراسات في السودان استخدمت مقاييس الفقر المتعارف عليها دولياً كتعريف البنك الدولي 1.25 دولار أمريكي للفرد في اليوم وتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي1 دولار في اليوم.

2-2-2 جمهورية مصر العربية:

يتم في جمهورية مصر العربية استخدام طريقة دونية الاحتياجات الأساسية وطريقة الحد الأدنى الموصى به، كما يتم استخدام طريقة كفاية الدخل عند إتباع الطرق الذاتية. الجدول أدناه يوضح تقديرات خط الفقر للعامين 2000 و2005.

جدول (2-4) خط الفقر وطرق تحديده في الشهر للأسرة بجمهورية مصر العربية للعامين 2000 و2005

العام	طريقة التحديد	خط الفقر بالجنيه المصري	خط الفقر بالدولار
2000	خط الفقر الموضوعي	1116	587
	خط الفقر الذاتي	1723	907
2005	خط الفقر الموضوعي	1423	554

المصدر: نتائج الدراسة.

نلاحظ من الجدول رقم (2-4) الزيادة في خط الفقر الموضوعي من العام 2000 إلى 2005 بالعملة المحلية كما تلاحظ انخفاض خط الفقر بالدولار وهذا يشير إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، كذلك تشير نتائج الدراسة إلى أن بعض الدراسات استخدمت مقاييس الفقر المتعارف عليها دولياً كتعريف البنك الدولي (دولار في اليوم).

2-2-3 جمهورية العراق:

يتم في العراق استخدام الطرق الذاتية وبالتحديد طريقة كفاية الدخل، جدول رقم (2-5).

جدول (2-5) خط الفقر وطريقة تحديده في الشهر للأسرة بجمهورية العراق

العام	طريقة التحديد	خط الفقر بالدينار العراقي	خط الفقر بالدولار
2008	خط الفقر الذاتي	120000	60

المصدر: نتائج الدراسة.

2-2-4 دولة فلسطين:

تتبع دولة فلسطين طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية كطريقة موضوعية لتحديد خط الفقر، جدول رقم (2-6).

جدول (2-6) خط الفقر وطريقة تحديده في الشهر للأسرة بدولة فلسطين

العام	طريقة التحديد	خط الفقر بالشيكل	خط الفقر بالدولار
1997	طرق موضوعية	1390	400.5
1998	طرق موضوعية	1460	384.2
2004	طرق موضوعية	1934	433
2005	طرق موضوعية	2143	477
2006	طرق موضوعية	2300	518
2007	طرق موضوعية	2375	580

المصدر: نتائج الدراسة.

يتضح من الجدول رقم (2-6) تزايد خط الفقر في الأعوام المذكورة أعلاه وتنعكس هذه الزيادة على خط الفقر بالدولار بنفس معدل الزيادة تقريباً مما يدل على ثبات سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار بالرغم من الوضع الأمني لدولة فلسطين، توضح النتائج أن دولة فلسطين، بجانب الطرق الموضوعية، تستخدم تعريف البنك الدولي في تحديد خط الفقر كمقياس دولي (دولار ودولارين في اليوم).

2-2-5 الجمهورية العربية السورية:

تستخدم الجمهورية العربية السورية تكلفة الاحتياجات الأساسية وطريقة الحد الأدنى الموصى به من السعرات الحرارية عند إتباع الطرق الموضوعية. كما أوضحت

الدراسة استخدام طريقة كفاية الدخل وكفاية الاستهلاك عند إتباع الطرق الذاتية جدول (2-7).

جدول (2-7) خط الفقر وطريقة تحديده في الشهر للأسرة بالجمهورية العربية السورية

العام	طريقة التحديد *	خط الفقر بالليرة السورية	خط الفقر بالدولار
2004	طرق موضوعية	1458	30

المصدر: نتائج الدراسة.
* خط الفقر للفرد.

توضح النتائج أن الجمهورية العربية السورية تستخدم أيضا تعريف البنك الدولي في تحديد خط الفقر كمقياس دولي (دولار ودولارين في اليوم).

2-2-6 الجمهورية اليمنية:

تستخدم الجمهورية اليمنية طريقة الحد الأدنى الموصى به من السعرات الحرارية كطريقة موضوعية لتحديد خط الفقر جدول (2-8).

جدول (2-8) خط الفقر وطريقة تحديده في الشهر للأسرة بالجمهورية اليمنية

العام	طريقة التحديد	خط الفقر بالريال اليمني	خط الفقر بالدولار
2008	طرق موضوعية	1431	-

المصدر: نتائج الدراسة.

كذلك توضح النتائج أن الجمهورية اليمنية تستخدم طريقة إنفاق دولارين للفرد في اليوم كمقياس دولي لتحديد خط الفقر.

2-2-7 الجمهورية الإسلامية الموريتانية:

تستخدم الجمهورية الإسلامية الموريتانية طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية كطريقة موضوعية لتحديد خط الفقر جدول (2-9).

جدول (2-9) خط الفقر وطريقة تحديده بالجمهورية الإسلامية الموريتانية

العام	طريقة التحديد	خط الفقر بالعملة المحلية	خط الفقر بالدولار
1988	طرق موضوعية	32800	150
1996	طرق موضوعية	58401	200
2000	طرق موضوعية	72592	270
2004	طرق موضوعية	94637	360

المصدر: نتائج الدراسة.

يتضح من الجدول (2-9) وجود تزايد في خط الفقر في الأعوام المذكورة أعلاه بالجمهورية الموريتانية وتنعكس هذه الزيادة على خط الفقر بالدولار بنفس معدل الزيادة تقريباً مما يدل على ثبات سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار بالجمهورية الإسلامية الموريتانية كذلك توضح النتائج استخدام تعريف البنك كمقياس دولي.

3-2 المؤشرات المستخدمة في قياس الفقر في الدول العربية:

يستعرض هذا الفصل من الدراسة المؤشرات المستخدمة في قياس الفقر في بعض الدول العربية.

جدول (2-10) مؤشرات الفقر في بعض الدول العربية

الدولة	تعداد الرؤوس	فجوة الدخل	فجوة الفقر	مؤشر SEN	حدة الفقر	التنمية البشرية
جمهورية السودان	✓	✓	✓	✓	✓	✓
جمهورية مصر العربية	✓		✓	✓	✓	✓
جمهورية العراق	✓	✓	✓			✓
دولة فلسطين	✓	✓	✓		✓	
الجمهورية العربية السورية	✓	✓	✓		✓	✓
الجمهورية اليمنية	✓	✓	✓			✓
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	✓	✓	✓	✓	✓	✓

المصدر: نتائج الدراسة.

يتضح من الجدول (2-10) أن الدول العربية التي أجريت عليها الدراسة تستخدم مؤشري تعداد الرؤوس وفجوة الفقر كمؤشرات لقياس الفقر وكذلك تستخدم كل الدول، عدا جمهورية مصر العربية، مقياس فجوة الدخل، كما يستخدم قياس حدة الفقر في كل الدول عدا جمهورية العراق والجمهورية اليمنية.توضح النتائج أن مؤشر Sen تم استخدامه في السودان والجمهورية الإسلامية الموريتانية فقط، كما توضح النتائج أن مؤشر التنمية البشرية تم استخدامه في كل الدول العربية التي أجريت عليها الدراسة ماعدا دولة فلسطين والجمهورية اليمنية، وتشمل المتغيرات التي استخدمتها الدول في قياس مؤشر التنمية البشرية توقع الحياة– التعليم – الدخل- الحد الأدنى لمستوى المعيشة وسوء التغذية عند الأطفال.

2-4 معدلات واتجاهات الفقر في الدول العربية:

يستعرض هذا الجزء معدلات واتجاهات الفقر في الدول العربية التي شملتها الدراسة. بجانب استعراض الأسباب التي أدت إلى انتشار الفقر والسياسات العامة التي تنتهجها الدول العربية لتقليل معدلات الفقر. وتجدر الإشارة أن مؤشر تعداد الرؤوس ومؤشر فجوة الفقر من المؤشرات التي تم استخدامها لقياس الفقر في الدول العربية. ويمثل مؤشر تعداد الرؤوس نسبة السكان ذوي الدخول الأقل من خط الفقر من جملة السكان في حين يمثل مؤشر فجوة الفقر متوسط الفرق بين دخول الفقراء وخط الفقر.

2-4-1 جمهورية السودان:

توضح النتائج أنه قد تم إجراء العديد من الدراسات في السودان لقياس معدلات الفقر والجدول أدناه يوضح تقديرات مؤشرات الفقر في السودان في بعض سنوات الفترة من 1968 إلى 2007.

جدول (2-11) تقدير مؤشرات الفقر في السودان خلال الفترة 1968-2007

السنة	الريف			الحضر			القطر		
	تعداد الرؤوس	فجوة الفقر	مؤشر حدة الفقر	تعداد الرؤوس	فجوة الفقر	مؤشر حدة الفقر	تعداد الرؤوس	فجوة الفقر	مؤشر حدة الفقر
1968							%50	%25	
1978							%53	%23	%15
1986							%75	%45	%13
1990	- 55 76.5 %		– 18 %35	– 83.7 %91.12		6،41 – 54.6			
1992							%91	%59	%31
1993	- 64 % 89			- 75 %91					
1996	%94	72	60	%89	58	49	-	-	-
2007							60-50 %		-

ويوضح الجدول (2- 12) مؤشرات تعداد الرؤوس وفجوة الفقر في السودان خلال الفترة 1978-2000.

جدول (2-12) مؤشرات تعداد الرؤوس وفجوة الفقر في السودان خلال الفترة 1978-2000

مؤشر الفقر	1978	1986	1993	1996	2000
تعداد الرؤوس					
الريف	62.6	82.5	90.8	93.9	92.0
الحضر	20.2	56.6	80.3	84.6	85.0
المتوسط	52.8	78.1	88.1	89.3	88.0
فجوة الفقر					
الريف	28.7	51.9	58.1	72.4	67.5
الحضر	6.1	25.3	42.5	57.9	52.5
المتوسط	21.9	45.7	54.4	65.0	60.0

المصدر: نتائج الدراسة.

يتضح من الجدولين السابقين زيادة معدلات الفقر في الأعوام المذكورة أعلاه في الريف والحضر والدولة بصورة عامة مما يشير إلى زيادة في حدوث وعمق الفقر في السودان.كما توضح النتائج أن الزيادة في معدلات الفقر في الريف أكبر من الحضر.

توضح النتائج أن أسباب انتشار ظاهرة الفقر في السودان يمكن أن تعزى للأسباب التالية:

أسباب عامة:

- سياسات تحرير الاقتصاد السوداني والإصلاح الاقتصادي والتي أفرزت بعض الآثار السالبة الناتجة من جراء إلغاء الدعم وتحرير أسعار الخدمات الأساسية.
- ضعف البرامج التنموية خلال الأربعة عقود التي تلت استقلال السودان وتفاقم عجز الموازنة الداخلية والخارجية والتضخم.
- الحصار السياسي الاقتصادي خلال عقد التسعينات مما أدى إلى انخفاض تدفق الموارد المالية من الخارج من 800 مليون دولار سنوياً إلى اقل من 50 مليون دولار سنوياً مما ترتب عليه عدم تنفيذ الكثير من البرامج التنموية.
- استراتيجيات التنمية غير الملائمة، والتكيُّف البطيء مع التقلبات المناخية، وتدهور الموارد الطبيعية .كما أدَّت هذه الأسباب إلى تأجيج الصراعات المدنية الممتدة التي ما انفكت تخلف آثاراً مدمرة على سكان الريف.
- عدم الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.
- الكوارث الطبيعية (الفيضانات، السيول، الجفاف الشديد).

في الريف:

- إفرازات الحرب الأهلية التي كانت دائرة قبل توقيع اتفاقية السلام الشامل 2005م وتوسيع دائرتها لتشمل النزاع في دارفور وشرق السودان.
- سوء استغلال الموارد الطبيعية.
- الكوارث الطبيعية {الفيضانات، السيول، الجفاف الشديد}.
- النزوح بسبب الحرب والظروف الطبيعية {الجفاف والتصحر} والسكان الأشد تعرُّضاً للفقر هم الذين يعيشون في المناطق التي تضررت أو ما زالت تتضرر من الجفاف والصراع، لاسيما الجنوب ودارفور.

- عدم توفر الخدمات: ومثال ذلك أن الخدمات الصحية في جنوب السودان لا تصل إلا لما نسبته 25% من السكان .وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن 22% من الأطفال في الجنوب وفي دارفور يعانون من سوء التغذية الحاد، وربما ترتفع معدلات الإصابة بالإسهال بين الأطفال لتصل إلى 45% في جنوب السودان.
- ضعف القدرات الإنتاجية وتدهور البنية التحتية والتسويقية.

في الحضر:

- ضعف قاعدة المعلومات وهذا يؤثر على التخطيط السليم ورصد مواطن الضعف والعلل.
- ضعف الرقابة وغياب المحاسبة والشفافية.
- هروب رأس المال وهجرة الكفاءات الوطنية وتدهور رأس المال المادي والبشري.
- ضعف البنية التحتية والتسويقية.
- ضعف الإنتاج والإنتاجية.

فيما يتعلق بالسياسات العامة تجاه قضية الفقر انتهجت الدولة عددا من السياسات لتقليل حدة الفقر منها تحرير الأسعار، دعم القطاع الزراعي، دعم القطاع الصناعي، تعديل سعر الفائدة وبعض الإصلاحات الهيكلية الأخرى وترتب على هذه السياسات كثير من الآثار وهذا ما يوضحه جدول (2-13).

جدول (2-13) الآثار المترتبة على السياسات العامة المتبعة تجاه قضية الفقر في السودان

السياسة	الفترة	الآثار المترتبة
التكيف الهيكلي	عقد التسعينات	- ارتفع معدل البطالة إلى حوالي 30% في العام 2000 وتدهور سعر الجنيه السوداني من 2.87 دولار للجنيه الواحد في عام 1975 إلى أقل من سنت واحد في عام 1995وادى ذلك إلى انخفاض القوة الشرائية بحوالي 3611 في عام 1989. كما أدت إجراءات التكيف التي نفذها السودان إلى خصخصة كل القطاع العام تقريباً إذ عرض أكثر من 63 مرفقاً صناعياً وزراعياً وخدمياً للبيع أو الإيجار وبموجب سياسة الإصلاح

السياسة	الفترة	الآثار المترتبة
		ألغت حكومة السودان كافة أنواع الدعم الحكومي المخصص للسلع التموينية والخدمات الاجتماعية(الصحة والتعليم والنقل والماء والكهرباء...الخ) مما زاد من معاناة المواطن واسهم في اتساع ظاهرة الفقر على نطاق أوسع وبالمقابل ارتفعت ديون السودان الخارجية من 15.303 مليار دولار عام 1990 إلى 20.535 مليار دولار عام 1999.
التحرير	عقد التسعينات	- سياسات التحرير الاقتصادي الشامل للاقتصاد السوداني التي تعتمد على قوى العرض والطلب والتي انعكست على مؤشر النمو الاقتصادي الكلي للناتج المحلي الإجمالي والذي يبلغ 6% سنويا في المتوسط منذ عام 1990 وحتى عام 1999 وانخفاض معدل التضخم من 164% عام 1996 إلى 16% عام 1999 واستمر في الانخفاض حتى بلغ 6% في نهاية العام 2000. أما في مجال القطاع الخارجي فقد شهد الميزان التجاري تحسنا ملحوظا وحقق فائضا في عام 1999 – 2000 م بعد دخول صادرات البترول. - مجال السياسة النقدية: إلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي وتحرير الأنظمة السعرية من التحكم الإداري وتمكينها من عكس التكلفة الاقتصادية والاجتماعية وميزان العرض والطلب وعلى رأسها سعر الصرف وأنظمة تسعير المنتجات الزراعية والخدمات الحكومية وتقويم العملة الوطنية، مع تذبذب في التطبيق أدى إلى تذبذب في المردود.

2-4-2 جمهورية مصر العربية:

توضح النتائج أنه قد تم إجراء دراسات عن معدلات الفقر في جمهورية مصر العربية في الأعوام (1996،2000، و2005) وتشير هذه النتائج إلى التذبذب في معدلات الفقر في الوجهين القبلي والبحري بجمهورية مصر العربية في الأعوام المذكورة أعلاه كما يوضحه الجدولان (2-14)،(2-15).

جدول (2-14) تقديرات مؤشرات الفقر في جمهورية مصر العربية (الوجه البحري)

السنة	الريف (وجه بحري)			الحضر(وجه بحري)			القطر		
	تعداد الرؤوس	فجوة الفقر	مؤشر حدة الفقر	تعداد الرؤوس	فجوة الفقر	مؤشر حدة الفقر	تعداد الرؤوس	فجوة الفقر	مؤشر حدة الفقر	مؤشر SEN
1996	16.7	3.5	0.9	22.8	1.3	0.3	19.4	3.6	1.0	34.5
2000	11.8	1.6	0.3	21.1	0.9	0.2	16.7	3.0	0.8	36.1
2005	21.5	2.4	0.9	20.9	1.4	0.3	19.6	3.4	0.9	32.1

جدول (2-15) تقديرات مؤشرات الفقر في جمهورية مصر العربية (الوجه القبلي)

السنة	الريف (وجه بحري)			الحضر(وجه بحري)			القطر		
	تعداد الرؤوس	فجوة الفقر	مؤشر حدة الفقر	تعداد الرؤوس	فجوة الفقر	مؤشر حدة الفقر	تعداد الرؤوس	فجوة الفقر	مؤشر حدة الفقر	مؤشر SEN
1996	29.3	5.4	53.0	24.7	10.8	1.8	0.5	37.2	19.4	3.6	1.0	34.5
2000	34.2	6.6	0.3	24.0	19.3	3.9	1.2	36.8	16.7	3.0	0.8	36.1
2005	39.1	8.1	0.9	24.1	18.6	3.8	1.2	35.0	19.6	3.4	0.9	32.1

فيما يتعلق بالسياسات العامة تجاه قضية الفقر، فإن جمهورية مصر العربية انتهجت عددا من السياسات في إطار برامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي منها تحرير الأسعار ودعم القطاع الزراعي وتعديل سعر الفائدة وترتب على هذه السياسات العديد من الآثار موضحة في الجدول (2-16).

جدول (2-16) الآثار المترتبة على السياسات العامة المتبعة تجاه قضية الفقر في جمهورية مصر العربية

السياسة	الفترة	الآثار المترتبة
التكيف الهيكلي، والإصلاح الاقتصادي: (تحرير الأسعار، دعم القطاع الزراعي، تعديل سعر الفائدة)	من1987 إلى 1997	- آثار اقتصادية مثل زيادة الأهمية النسبية لمحاصيل الحبوب، نمو إنتاج محاصيل الحبوب، زيادة أسعار المحاصيل الزراعية وفي نفس الوقت زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج وخاصة الأسمدة الكيماوية والمبيدات والتقاوي. - آثار اجتماعية مثل: تعرض صغار الزراع لكثير من الآثار السلبية ولم تزد الأجور بمعدلات تماثل الزيادة في أسعار السلع الغذائية، تحمل عدد كبير من مستأجري الأراضي الزراعية بالنقد الزيادة في القيم الإيجارية لحيازاتهم. - آثار بيئية مثل: زيادة التكثيف المحصولي بما يتعارض مع مفاهيم التنمية المستدامة

2-4-3 جمهورية العراق:

بالرغم من استخدام جمهورية العراق لمؤشرات تعداد الرؤوس وفجوة الدخل وفجوة الفقر إلا أنه لا توجد بيانات عن هذه المؤشرات، كما استخدمت العراق مؤشرات أخرى مثل مستوى الحرمان من الحاجات الأساسية ويوضح الجدول أدناه مستوى الحرمان من الحاجات الأساسية في الريف والحضر في جمهورية العراق.

جدول (2-17) توزيع الأسر حسب مستوى الحرمان من الحاجات الأساسية في الحضر والريف بجمهورية العراق

المؤشر	حرمان عال		حرمان متوسط		حرمان منخفض		الحرمان في الريف نسبة إلى الحضر
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	
متوسط دخل الفرد عام 2004	37.1	49.8	20.1	19.3	42.8	30.9	1.3
إمكانية الحصول على 100 ألف	36.1	35.6	42.6	42.4	21.4	22.0	1

المؤشر	حرمان عال		حرمان متوسط		حرمان منخفض		الحرمان في الريف نسبة إلى الحضر
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	
دينار/أسبوع							
مدى الرضا عن توفر العمل وفرص العمل	55.6	61.4	21.7	21.8	22.7	16.8	1.1
وضع حالة العمل لأفراد الأسرة	7.9	6.6	15	14.3	77.1	79.1	0.8
معدل الإعالة	54.1	52.1	13.3	11.2	32.5	36.7	1
عدد السلع المعمرة	53.5	82.2	20.8	11.4	25.7	6.4	1.5
ملكية الأصول	21.4	9.4	55.5	62.7	23.1	27.8	0.4
عدد المتطلبات الحياتية الممكن تأمينها	50.4	53.9	16.2	17.2	33.4	28.9	1.1
تقييم الأسرة لوضعها الاقتصادي الإجمالي	27.5	27.5	59.1	60.4	13.4	12.1	1
دليل ميدان وضع الأسرة الاقتصادي	53.7	59.8	27.4	27.4	18.9	12.9	1.1

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات:"خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق" الجزء الأول، ص167- 2006.

توضح النتائج أن انتشار ظاهرة الفقر في جمهورية العراق يمكن أن يُعزى للأسباب التالية:

في الريف:

1- انخفاض معدل دخل الأسرة.
2- كبر حجم العائلة.
3- قلة توفر فرص العمل لأفراد العائلة (بطالة وبطالة مقنعة).
4- تفشي الأمراض بسبب تدني مستوى الخدمات.
5- الأمية وارتفاع مستوى الجهل والتخلف.

6- الالتزامات الاجتماعية.

في الحضر:

1- البطالة وقلة فرص العمل.
2- ارتفاع تكاليف المعيشة.
3- تدني معدل دخل الأسرة.
4- تدهور الوضع الأمني.
5- تدني مستوى الخدمات المدنية (كهرباء، اتصالات، مياه الشرب).

فيما يتعلق بالسياسات العامة تجاه قضية الفقر اتبعت جمهورية العراق سياسات دعم القطاعيين الزراعي والصناعي وسياسة اعتماد البطاقة التموينية وترتب على هذه السياسات العديد من الآثار كما يوضح الجدول (2-18).

جدول (2-18) الآثار المترتبة على السياسات العامة المتبعة تجاه قضية الفقر في جمهورية العراق

السياسة	الفترة	الآثار المترتبة
اعتماد البطاقة التموينية	1989-حتى اليوم	توفير الحد الأدنى من متطلبات الإنسان الغذائية، تراجع نسبة الفقر من 37% إلى 30% عند الحضر ومن 42% إلى 32% في الريف خلال الفترة 1991 -2000
الاهتمام بالتعليم	نفس الفترة أعلاه	ارتفاع عدد التلاميذ خلال 1995-2007 من 2.9 مليون إلى 4.1 مليون بنسبة نمو سنوي 3.1% وارتفاع عدد الطلبة بمعدل نمو سنوي قدره 5.1%
الاهتمام بالصحة	نفس الفترة أعلاه	نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة بنسبة 13.1%-13.4% استمرت رغم الحروب والحصار

2-4-4 دولة فلسطين:

توضح النتائج أنه قد تم إجراء عدد من الدراسات لقياس معدلات الفقر بدولة فلسطين وذلك في الفترة من عام 1996 إلى عام 2007 جدول رقم (2-19).

جدول (2-19) تقديرات مؤشرات الفقر بدولة فلسطين

السنة	الريف				الحضر				القطر			
	تعداد الرؤوس	فجوة الدخل	فجوة الفقر	مؤشر حدة الفقر	تعداد الرؤوس	فجوة الدخل	فجوة الفقر	مؤشر حدة الفقر	تعداد الرؤوس	فجوة الدخل	فجوة الفقر	مؤشر حدة الفقر
1996	38.9		5.5		19.4		5.3		38.9			11.2
1997	33.2		5.2		20.1		5.5		33.2			9.2
1998	32.8		4.6		17.3		4.8		32.8			9.3
2004	31.6				24.4				31.6			
2005	39.9	23.0	9.1	5.1	24.9	19.3	6.7	3.6	39.9	24.2		10.9
2006	38.6	24.5	7.5	3.7	29.3	21.6	7.9	4.0	38.6	28.8		11.2
2007	47.7		8.7	5.0	33.1		8.8	5.5	47.7			15.6

يوضح الجدول أعلاه أن مؤشرات الفقر لا تختلف كثيراً في الريف والحضر في دولة فلسطين. يلاحظ عدم ارتفاع معدلات الفقر في دولة فلسطين رغم الوضع الأمني السيئ. وتوضح النتائج أن دولة فلسطين لم تتبع سياسات معينة لتقليل الفقر ويمكن أن يعزى ذلك لعدم الاستقرار الأمني والسياسي بدولة فلسطين، كذلك لم توضح الاستبيانات أسباب انتشار الفقر في فلسطين.

2-4-5 الجمهورية العربية السورية:

توضح النتائج أنه قد تم إجراء دراسات لمعدلات الفقر في عامي 1997 و2004 كما يوضح الجدول (2-20). ويلاحظ ارتفاع معدلات الفقر في الريف أكثر من الحضر. وتوضح النتائج أن انتشار ظاهرة الفقر في الريف والحضر بالجمهورية العربية السورية يمكن أن تعزى للأسباب التالية في الريف والحضر على حد سواء:

1- الحالة التعليمية / نسبة الأمية.

2- العمل ونوعية العمل المتوفرة ورب الأسرة (امرأة أو رجل).

3- ظروف السكن وموقعه من الخدمات المتوفرة.

4- حجم الأسرة وتكوينها.

جدول (2-20) تقديرات مؤشرات الفقر في الجمهورية العربية السورية

السنة	الريف				الحضر				القطر			
	تعداد الرؤوس	فجوة الدخل	فجوة الفقر	مؤشر حدة الفقر	تعداد الرؤوس	فجوة الدخل	فجوة الفقر	مؤشر حدة الفقر	تعداد الرؤوس	فجوة الدخل	فجوة الفقر	مؤشر حدة الفقر
97/96	8107	36	9.9	3.8	20631	31	7.6	2.7	28789	34	8.8	3.3
2004/2003	13604	30	7.3	2.6	16186	28	6.9	2.5	29790	29	7.1	2.5

فيما يتعلق بالسياسات العامة تجاه قضية الفقر اتبعت الجمهورية العربية السورية عددا من السياسات لتقليل حدة الفقر منها دعم القطاعيين الزراعي والصناعي وتحرير التجارة ودعم الاستثمار الخاص وتقديم قروض للمشروعات الصغيرة وتطور البنية التحتية للريف وزيادة فرص العمل. يوضح الجدول (2- 21) أدناه السياسات المتبعة والآثار المترتبة.

جدول (2- 21) الآثار المترتبة على السياسيات العامة المتبعة تجاه قضية الفقر في الجمهورية العربية السورية

السياسة	الآثار المترتبة
دعم القطاع الزراعي: مكافحة التصحر والجفاف، تقسيط الديون على الفلاحين، تقديم مساعدات عينية من خلال المشاريع التنموية، رفع كفاءة الموارد المائية، دعم المرأة الريفية بالقروض والتأهيل ومحو الأمية، تأمين مستلزمات الزراعة، ودعم الأعلاف.	- تراجع الفقر. - نمو الناتج المحلي. - تقليل البطالة وزيادة فرص العمل المتاحة. - تحسين مستوى المعيشة بالريف.
دعم القطاع الصناعي: زيادة مساهمة القطاع الخاص بالدولة	- تقليل البطالة وزيادة فرص العمل. - زيادة القيمة المضافة.
أخرى: تحرير محدود للتجارة مع الدول العربية والدول الأخرى، رفع التعرفية الجمركية، رفع رسوم التصدير. توزيع مساعدات غذائية من برنامج الغذاء العالمي. إلزامية التعليم الأساسي ومجانية التعليم وزيادة الثانويات والمعاهد.	- زيادة حجم الصادرات. - تحسين الدخول المزرعية. - تحسين مستوى المعيشة بالريف.
مساعدات طارئة للمناطق المنكوبة. تطوير البنى التحتية بالريف بتخديم المناطق المحيطة بالمدن والمناطق الريفية.	- توفير الغذاء. - تطوير الإنتاج الزراعي، وتحسين الدخول الزراعية.
توليد فرص عمل بدعم المنتجين بقروض مساعدة وإنشاء هيئة عامة لمكافحة البطالة لمنح العاطلين عن العمل قروض بفائدة مخفضة	- تطوير الإنتاج الزراعي وتحسين الدخول الزراعية.

6-4-2 الجمهورية اليمنية:

توضح النتائج إجراء دراسات لقياس معدلات الفقر في عامي 1998 و2005 في الريف والحضر بالجمهورية اليمنية جدول رقم (2-22).

جدول (2-22) تقديرات مؤشرات الفقر بالجمهورية اليمنية

السنة	الريف		الحضر			القطر		
	تعداد الرؤوس	فجوة الفقر	مؤشر حدة الفقر	تعداد الرؤوس	فجوة الفقر	مؤشر حدة الفقر	تعداد الرؤوس	فجوة الفقر	مؤشر حدة الفقر
1998	42.49	13.11	5.7	32.29	8.67	3.32	40.13	12.09	5.15
2005	41.78	11.9	4.32	1.61	36.06	9.37	36.06	9.37	3.55

يتضح من الجدول انخفاض معدلات الفقر في العام 2005 مقارنة بالعام 1998 مما يشير إلى نجاح برامج تقليل حدة الفقر في الجمهورية اليمنية.

توضح النتائج أن انتشار ظاهرة الفقر في اليمن يمكن أن يعزى للأسباب التالية:

في الريف:

1- قلة الدخل وانخفاض مستوى المعيشة.
2- تدني التعليم.
3- كبر حجم الأسرة.
4- ضعف إنتاجية القطاع الزراعي واعتماد عدد كبير من المزارعين على الأمطار
5- محدودية الموارد الطبيعية.

في الحضر:

1- تدني الدخل.
2- تدني التعليم.

3- التوظيف.

فيما يتعلق بالسياسات العامة تجاه قضية الفقر اتبعت الجمهورية اليمنية سياسة تحرير الأسعار وترتب عليها بعض الآثار التي تمثلت في القضاء على السوق السوداء، وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

2-4-7 الجمهورية الإسلامية الموريتانية:

توضح النتائج أن نسبة الفقر في الجمهورية الموريتانية تمثل 46.7% من السكان، ويُقدر عمق الفقر بنحو 15.3%، بينما تُقدر شدة الفقر بنحو 6.9%.

توضح النتائج أن انتشار ظاهرة الفقر في الجمهورية الإسلامية الموريتانية يمكن أن يعزى للأسباب التالية:

في الريف:

1- الأمية والبطالة.
2- التقلبات المناخية (الصدمات الخارجية).
3- الأمراض.
4- ضعف الخدمات الاجتماعية والعوامل الاقتصادية.
5- التصحر والنزاعات.

في الحضر:

1- الأمية والبطالة.
2- العوامل الاقتصادية.
3- العوامل الطبيعية.
4- العوامل الاجتماعية.
5- هشاشة أوضاع الأمن الغذائي.

تتضمن السياسات العامة التي تم إتباعها في الجمهورية الموريتانية لتقليل الفقر تحرير الأسعار، دعم القطاعين الزراعي والصناعي وتوفير القروض الصغيرة، وترتب على هذه السياسات عدد من الآثار موضحة في الجدول (2-23).

جدول (2-23) الآثار المترتبة على السياسات العامة المتبعة تجاه قضية الفقر في موريتانيا

السياسة	الفترة	الآثار المترتبة
تحرير الأسعار	1988	توفير الغذاء والتمكن من الحصول عليه
دعم القطاع الزراعي	1996	زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسن الظروف المعيشة
دعم القطاع الصناعي	2000	زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسن الظروف المعيشة
التكوين (التدريب)	2004	حسن تسيير الموارد مما أدى إلى تحسن الدخل

الباب الثالث

برامج الحد من الفقر في الدول العربية

الباب الثالث
برامج الحد من الفقر في الدول العربية

1-3 البرامج المنفذة والمقترحة:

استعرض هذا الباب برامج الحد من الفقر في بعض الدول العربية التي شملتها الدراسة وتحديداً البرامج المنفذة والمقترحة للحد من الفقر والمشاكل والمعوقات التي تواجه تلك البرامج كما استعرض الحلول المقترحة لهذه البرامج.

1-1-3 جمهورية السودان:

تم تنفيذ عدد من البرامج المحلية والإقليمية والدولية للتقليل من حدة الفقر.

البرامج المنفذة بالدولة:

1) البرامج المحلية:

جدول (3- 1) البرامج المحلية للحد من الفقر في جمهورية السودان

البرنامج	الفترة	الأهداف	الآثار	الشرائح	الموازنة بالدولار	الجهة المسئولة
الإستراتيجية المرحلية للحد من الفقر	2004-2006	-تخفيف حدة الفقر والعوامل المصاحبة		كل الشرائح	غ. م*	-وزارة المالية والاقتصاد الوطني وكل الجهات المعنية
النفرة الخضراء	2007	-تحقيق الأمن الغذائي. -تخفيف حدة الفقر وتوفير فرص العمل وزيادة دخل الفرد. -تحقيق التنمية	نمو الاقتصاد	كل الشرائح	غ. م*	-وزارة الزراعة والغابات -وزارة المالية والاقتصاد الوطني

إعداد المنظمة العربية للتنمية الزراعية

البرنامج	الفترة	الأهداف	الآثار	الشرائح	الموازنة بالدولار	الجهة المسئولة
		المتوازنة لكافة أقاليم البلاد تشجيعاً للاستقرار في الريف - تنمية وحماية الموارد الطبيعية بما يكفل استدامتها وتجدد عطائها. - تنمية الصادرات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني. - تعظيم القيمة المضافة للإنتاج الزراعي بتطوير الصناعة التحويلية				
البرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية	2008-2011	- تهيئة البيئة المواتية للإنتاج. - رفع قدرات الكوادر. - رفع كفاءة استخدام الأراضي الزراعية. - تطوير الخدمات الزراعية المساندة. - تطوير وتحديث النظم الزراعية. - حماية وتنمية الموارد الطبيعية. - تطوير التصنيع الزراعي. - إعمال متطلبات الجودة والسلامة الغذائية.			10.1 مليار جنيه	- وزارة الزراعة والغابات - وزارة المالية والاقتصاد الوطني - وزارة الثروة الحيوانية والسمكية

البرنامج	الفترة	الأهداف	الآثار	الشرائح	الموازنة بالدولار	الجهة المسئولة
إستراتيجية خفض الفقر	2009	-تقليل الفقر		كل الشرائح	غ. م*	-وزارة المالية والاقتصاد الوطني

*** غ. م بيانات غير متاحة.**

2) البرامج الإقليمية:

جدول (3- 2) البرامج الإقليمية للحد من الفقر في جمهورية السودان

البرنامج	الفترة	الأهداف	الآثار	الشرائح	الموازنة بالدولار	الجهة المسئولة
Comprehensive Africa Agricultural Development Program	2003	-زيادة الغذاء وتخفيف حدة الجوع -تبني التقانات والبحث العلمي -تحسين البنية التحتية للريف والولوج للأسواق. -الإدارة المستدامة للموارد الأرضية		المزارعون		-وزارة الزراعة والغابات -وزارة -الثروة الحيوانية -وزارة العلوم والتقانة- الاتحادات والمنظمات والقطاع الخاص
المنظمة العربية للتنمية الزراعية: برنامج الأمن الغذائي	يبدأ عام 2010	-زيادة الغذاء وتخفيف حدة الجوع -تبني التقانات والبحث العلمي		المزارعون والرعاة		-وزارة الزراعة والغابات -وزارة -الثروة الحيوانية

البرنامج	الفترة	الأهداف	الآثار	الشرائح	الموازنة بالدولار	الجهة المسئولة
		-تحسين البنية التحتية للريف				
الإيقاد (سياسات الثروة الحيوانية الداعمة لمكافحة الفقر)	مستمر					
برامج ومشروعات بنك التنمية الأفريقي AFDB						

3) البرامج الدولية:

جدول (3- 3) البرامج الدولية للحد من الفقر في جمهورية السودان

الجهة المسئولة	الموازنة بالدولار	الشرائح	الآثار	الأهداف	الفترة	البرنامج
وزارة الزراعة والغابات ووزارة المالية والاقتصاد الوطني	584.1 مليون (قرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) 225.5 مليون)			-دعم تحسين إدارة الموارد الطبيعية لكفالة تنظيم وصول الجميع إلى الأراضي والموارد المائية -زيادة فرص وصول النساء والرجال إلى أسواق الماشية وتعزيز موقفهم التفاوضي في الأسواق عن طريق إعادة إعمار البنية الأساسية للأسواق وإنشاء نُظم لمعلومات الأسواق وتنظيم مجموعات المنتجين -بناء قدرات منظمات القواعد الشعبية على تصميم وتنفيذ مبادرات إنمائية سليمة بيئياً تشترك فيها النساء والفئات الاجتماعية المهمشة	مستمر	برامج الإيفاد

يلاحظ من الجدول (3-3) أن بعض البرامج مازالت مستمرة مثل برنامج المنظمة العربية للتنمية الزراعية للأمن الغذائي وبرامج الإيفاد لسياسات الثروة الحيوانية الداعمة لمكافحة الفقر.ووضحت الجداول أهداف البرامج والشرائح المستهدفة لكن لم توضح الآثار الناجمة عن تنفيذ هذه البرامج أوضحت النتائج وجود بعض المشاريع المقترحة المستمرة ذات التمويل الأجنبي للتقليل من حدة الفقر في السودان.

عكست النتائج وجود بعض المشاكل والمعوقات التي تواجه البرامج تحت التنفيذ منها:

1- الحصار السياسي والاقتصادي والذي أدى إلى انخفاض تدفق الموارد المالية المحلية والخارجية
2- ضعف البرامج التنموية وتفاقم عجز الموازنة الداخلية والخارجية والتضخم.
3- إستراتيجيات التنمية غير الملائمة، والتكيُّف البطيء مع التقلُّبات المناخية، وتدهور الموارد الطبيعية.
4- عدم الاستقرار نتيجة للظروف الأمنية والكوارث الطبيعية مثل الجفاف والتصحر.
5- الآثار السالبة بسبب تقليص دور القطاع العام وضعف الإنفاق الحكومي ورفع الدعم عن السلع والخدمات.
6- توسيع وزيادة تغطية ومعالجة شبكات الأمان الاجتماعي القائمة وابتكار وسائل للوصول للذين تصعب تغطيتهم بالنظم القائمة
7- بناء شراكات اقتصادية اجتماعية هادفة على المستوى المحلي والخارجي.

أوضحت النتائج وجود بعض الحلول المقترحة لمعالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه البرامج والمتمثلة فيما يلي:

1- صياغة سياسة اجتماعية في شكل حزمة متآزرة تعزز بعضها وضمان تكاملها وتزامنها مع السياسة الاقتصادية الملائمة للتصدي للفقر وتوسيع فرص الكسب ورتق النسيج الاجتماعي.
2- توسيع التمويل الاجتماعي وضمان وصول الفقراء للائتمان وابتكار ضمانات غير تقليدية وفقا للأوضاع الاجتماعية المختلفة.
3- وضع سياسات استخدام ملائمة للتصدي للفقر تشمل بناء وتوظيف القدرات وتشجيع الاستخدام الذاتي والمشروعات المتوسطة والصغيرة والأسرية.
4- العمل على مناصرة الفقراء من خلال التنفيذ الفعلي بصورة تشاركية.

3-1-2 جمهورية مصر العربية:

أوضحت النتائج وجود برامج محلية وأخرى دولية تم تنفيذها وبرامج مازالت مستمرة في جمهورية مصر العربية كما يوضحه الجدول (3-4).

البرامج تحت التنفيذ:

(1) البرامج المحلية:

جدول (3- 4) البرامج المحلية للحد من الفقر في جمهورية مصر العربية

البرنامج	الفترة	الأهداف	الآثار	الشرائح	الموازنة	الجهة المسئولة
البرنامج القومي الاستهداف الجغرافي للفقر	2007-2008 2010-2011	تنمية القرية المصرية	رفع المستوى المعيشي لأبناء القرى	جميع شرائح المجتمع	4.3 مليار جنيه مصري لقرى المرحلة الأولى وعددها 165 قرية	اللجنة الوزارية لمشروعات التنمية الاجتماعية
برنامج الإقراض الشعبي لتنمية دخول الأسر في القرى والأحياء	2002	التنمية الاقتصادية للقرى والأحياء الشعبية بكافة محافظات مصر	تحسين الظروف المعيشية للأسر	الأسر التي تعولها امرأة – الأسر التي لديها شباب لا يعمل- الأسر التي لديها مشروعات قائمة بالفعل وتحتاج تمويل لزيادة إنتاجها	مليون جنيه لكل قرية أو حي، وبلغ عدد القرى والأحياء المختارة لتنفيذ المرحلة الأولى 107 قرية وحي، وقد بلغ حجم القروض من بداية النشاط وحتى نهاية يونيو 2009 مبلغ 220069951 جنيه مصري	جهاز بناء وتنمية القرية
تمويل المشروعات الصغيرة	79/ 2009	رعاية الأسر محدودة الدخل وإتاحة فرص عمل للشباب والمرأة	إتاحة عدد 9824 فرصة عمل	الفئة السنية من 21-55 عاما	15 مليون جنيه سنويا بإجمالي 2992 مليون جنيه مصري خلال الفترة	صندوق التنمية المحلية والوحدات المحلية بالمحافظات

(2) البرامج الدولية:

جدول (3- 5) البرامج الدولية للحد من الفقر في جمهورية مصر العربية

البرنامج	الفترة	الأهداف	الآثار	الشرائح	الموازنة	الجهة المسئولة
برنامج الغذاء العالمي	2007-2012	خفض معدلات الفقر ومحاربة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	تعزيز قدرة الحكومة المصرية على إصلاح برامج شبكات الأمان وتلبية الاحتياجات الغذائية للفقراء	الشرائح الأشد فقراً	44 مليون دولار	برنامج الغذاء العالمي ووزارة الزراعة

توضح الجداول أعلاه أن البرامج المحلية التي تم تنفيذها أدت إلى رفع مستوى المعيشة لأبناء القرى، وأدت البرامج الدولية إلى تعزيز قدرة الحكومة المصرية على تلبية الاحتياجات الغذائية للفقراء. كما استهدفت بعض البرامج كل شرائح الفقراء بينما استهدفت برامج أخرى شرائح محدودة مثل الأسر التي تعولها امرأة. أوضحت النتائج أن البرامج المنفذة قد واجهت بعض المشاكل والمعوقات يمكن تلخيصها في عدم قدرة الصندوق على تلبية كافة طلبات الإقراض الواردة من المحافظات.

أوضحت النتائج بعض الحلول المقترحة لمعالجة المشاكل والمعوقات التي واجهت البرامج التي تم تنفيذها بجمهورية مصر العربية والمتمثلة فيما يلي:

1- البحث عن مصادر تمويلية لزيادة رأسمال وقدرة الصندوق التمويلية وبتكلفة منخفضة حتى يمكن تلبية الطلبات المتزايدة على الإقراض من الصندوق لتمويل المشروعات الصغيرة أو متناهية الصغر بجميع المحافظات.

2- التركيز على تقديم الدعم الفني لأصحاب المشروعات غير التقليدية وخاصة المشروعات الحرفية والصناعات الصغيرة.

3- زيادة المخصص التدريبي للمسئولين بالمحافظات والندوات الجماهيرية للتوعية بأنواع المشروعات غير التقليدية والتي تتناسب مع الموارد البيئية المتاحة بكل محافظة.

3-1-3 جمهورية العراق:

أوضحت الدراسة وجود العديد من برامج الفقر في جمهورية العراق وتشمل البرامج المحلية والإقليمية والدولية التالية:

1) البرامج المحلية:

أ- <u>البطاقة التموينية:</u>

إن البطاقة التموينية، التي بوشر بتطبيقها قبيل فرض الحصار على العراق عام 1990 هي التي تتحكم حتى اليوم بالدرجة الأساس باستهلاك السلع الغذائية في العراق. وإن حالة التضخم وارتفاع الأسعار ومحدودية دخول الأسر تمنع من الاستهلاك الكبير بل بالعكس هناك انخفاض في معدلات الاستهلاك وخاصة في استهلاك البروتين الحيواني حيث لم تتجاوز نسبة البروتين من المصادر الحيوانية الـ (10%). إن معدل البروتين المستهلك خلال الفترة الماضية لم يبلغ سوى 71.4 % من النسبة المطلوبة في كمية الغذاء المتوازن على الرغم من تدني نوعية البروتين المستهلك. كما إن الطاقة المتاحة كمعدل للمواطن العراقي ليست كافية وتشكل نسبة 78.2% من الطاقة المطلوبة في الغذاء المتوازن.

يبلغ التخصيص السنوي لدعم مفردات البطاقة التموينية بحدود 4000 مليار دينار عراقي.

ب- <u>شبكة الحماية الاجتماعية:</u>

تم تصميم شبكة الحماية الاجتماعية بموجب القانون رقم 126 لسنة 1980 المعدل من أجل تقليل الفقر ويهدف إلى دعم العوائل ذات الدخل المنخفض والتقليل من النبذ الاجتماعي والتشجيع على العمل والتوظيف. تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتنفيذ هذا البرنامج ويتم تخصيص مبالغ سنوية لتغطية تكاليفه وبلغ التخصيص لعام 2006 (500) مليار دينار عراقي. يتم دفع رواتب شهرية للعوائل الفقيرة حسب عدد أفرادها تصل إلى 120 ألف دينار شهريا (للعائلة المكونة من ستة أفراد).

ج- <u>برامج القروض:</u>

تقوم الدولة بإنشاء صناديق إقراض واستثمار في كل قطاع إنتاجي أو خدمي برؤوس أموال قابلة للزيادة حسب حجم الإقراض، وتستطيع القطاعات التعامل مع المصارف المختلفة لإدارة رؤوس أموال هذه الصناديق أو يقوم القطاع بإنشاء نظامه المصرفي لإدارة رأس مال صناديقه. يتم الإقراض من هذه الصناديق لإنشاء المشاريع التنموية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وتأهيلها وتشغيلها. صناديق الإقراض والاستثمار هذه في القطاعات الاقتصادية المختلفة هي وسيلة من الوسائل المهمة في القطاع لمكافحة البطالة وتفعيل دور القطاع الخاص وتحسين الأوضاع الاقتصادية من خلال المشاريع

الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بهدف توفير فرص عمل إضافية وزيادة الإنتاج ورفع معدلات دخول العاملين في هذه المشاريع، تتصف قروض هذه الصناديق بأنها ذات فائدة متدنية وتسهيلات كبيرة في إنجاز القرض واسترداده وتهدف إلى تحقيق التنمية في القطاع المسلف بوتائر عالية دون تحميل خزينة الدولة أية تكاليف لأن رؤوس أموال هذه الصنادبق تسترد من المستلفين وتعاد إلى مستلفين جدد في دورة لا نهاية لها.

باستطاعة هذه الصناديق تمويل مشاريع نموذجية أو تعليمية تشغل عددا من العاطلين وتؤهلهم وتفتح الفرصة أمامهم لشراء المشروع أو إنشاء مشروع مشابه له بتمويل من هذه الصناديق.

لتحقيق التنمية المطلوبة في القطاع ولاستثمار مبالغ القروض في المشاريع التي تم الإقراض لها لابد من وجود متابعة فعالة تتابع مراحل تنفيذ المشروع واستمرار تشغيله.ومن هذه البرامج:

د- القروض الصغيرة:

أطلق في عام 1997 برنامج " التأهيل المجتمعي" بالتنسيق بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومنظمة العمل الدولية. تم استهداف بعض المعاقين القادرين جزئيا على العمل وصرفت لهم رؤوس أموال تشغيلية وقد حقق هذا البرنامج نجاحا كبيرا من حيث دمج هؤلاء المعاقين بالمجتمع ومن حيث تسديد ما بذمتهم من قروض. وقد أطلق برنامج القروض الصغيرة عام 2007 مرتبط بنشاط شبكة الحماية الاجتماعية بهدف الحد من الفقر من خلال توفير السيولة النقدية للفئات الاجتماعية المحرومة لتأسيس مشاريع خدمية، إنتاجية، تجارية صغيرة. وقد انبثق هذا المشروع قرار مجلس الوزراء في نيسان 2007 تخصيص مبلغ 30 مليون دولار لتأمين احتياجات هذه المشاريع.

هـ- الصناديق التخصصية للمبادرة الزراعية:

خصصت المبادرة الزراعية للحكومة العراقية في عام 2008 مبلغ 240 مليون دولار للصناديق التخصصية لتوفير السيولة النقدية للقطاع الزراعي، منها 110 مليون دولار لإنشاء صناديق مختصة لتنمية الثروة الحيوانية وللميكنة الزراعية ووسائل الري الحديثة (الري بالرش والري بالتنقيط) ولتنمية زراعة النخيل، التي تراجعت أعدادها إلى الثلث بسبب الحروب والإهمال. وتم تخصيص 30 مليون دولار لزيادة رأسمال صندوق إقراض صغار الفلاحين والمزارعين، الذي حقق نجاحا كبيرا خلال السنوات الماضية، كما خصص مبلغ 100 مليون دولار لتأسيس صندوق التنمية الزراعية للمشاريع الزراعية الاستثمارية، وتقدم هذه القروض بدون أية فوائد أو تكاليف.

جدول (3-6) صناديق الإقراض التخصصية/ المبادرة الزراعية للحكومة العراقية عام 2008

نوع الصندوق	رأس المال (مليون دولار)
صندوق إقراض تنمية الثروة الحيوانية	40
صندوق اقراض الميكنة الزراعية ووسائل الري الحديثة	40
صندوق إقراض تنمية النخيل	30
صندوق إقراض صغار الفلاحين والمزارعين	30
رأسمال صندوق التنمية الزراعية للمشاريع الاستثمارية الكبرى	100
المجموع	240

و- صندوق إقراض صغار الفلاحين والمزارعين:

أنشأت وزارة الزراعة صندوقا بمبلغ (25) مليار دينار عراقي لتسليف صغار الفلاحين والمزارعين بنسبة فوائد ميسرة (2-7%) حسب نوع المشروع الذي يتم التسليف له. وقد تم عام 2006 إقراض حوالي (10) آلاف فلاح ومزارع بمبلغ قدره (20) مليارا، وقد شمل الإقراض تربية عجول وأغنام وماعز وزراعة الأعلاف والمحاصيل الإستراتيجية والخضرية الأساسية بما في ذلك الزراعة المحمية وتطوير البساتين والتجهيز بمنظومات الري بالرش والتنقيط وغير ذلك. وقد تمت مضاعفة رأسمال هذا الصندوق عام 2007 إلى 50 مليون دولار وإضافة 30 مليون دولار من المبادرة الزراعية إليه ليصبح 80 مليون دولار. وأهم تطور حصل عام 2008 هو رفع الفائدة عن هذه القروض وأصبحت الآن بدون فائدة.

ز- القرى العصرية:

رصدت الدولة مبالغ ضخمة لتنفيذ المشروع الرائد لوزارة الزراعة في إنشاء قريتين عصريتين في كل محافظة لتشغيل المهندسين والفنيين الزراعيين والأطباء البيطريين العاطلين عن العمل منذ تخرجهم من كلياتهم ومعاهدهم الزراعية والبيطرية. ويعد هذا المشروع خطوة أساسية للتنمية الزراعية من خلال زج الكوادر العلمية الشابة في عملية الإنتاج الزراعي الميداني. وبدأ إنشاء أول قرية عصرية في محافظة كربلاء بتكلفة (200.7) مليار دينار عراقي ضمن منحة دولية قدرها (40) مليون دولار. وسيشغل هذا المشروع (2800) خريج زراعي أو بيطري وسيتم استثمار (112) ألف دونم أراضي زراعية لم تكن مستغلة من قبل.

يتكون المشروع من (100) دار، كل دار بمساحة (120) م2 بناء ولكل منهما (10) هكتارات أرض زراعية تروى من الآبار. وتتوفر للقرية ساحبات (طلمبات مياه) بمعدل ساحبة لكل (10) مزارعين، وفي القرية مدرستين ابتدائيتين ومدرسة متوسطة ودوائر للماء والكهرباء والدفاع المدني ومركز للشرطة وجامع ومستوصف ومحطة وقود ومحال تجارية وساحات رياضية ومساحات خضراء وإنارة كاملة وشوارع مسفلتة،

وقد خصصت الوزارة راتب شهري قدره (100) ألف دينار لكل خريج لمدة سنة واحدة من تاريخ استلام الأرض.

ح- المشاريع التعليمية:

هي مشاريع إنتاجية وخدمية تنفذها الدولة من تخصيصات المبادرة الزراعية وتشغل الخريجين العاطلين عن العمل فيها بعقود من بداية تنفيذ المشروع وحتى بعد عام من تشغيله، وخلال هذه الفترة يتم تعليم وتدريب هؤلاء الخريجين على الأساليب الصحيحة في إدارة المشروع وتحقيق إيرادات مجزية ثم تعرض هذه المشاريع للاستثمار لهؤلاء الخريجين أولا بإقراض من صناديق الإقراض التخصصية، وللمستثمرين الآخرين يعد ذلك إذا عزف الخريجون عن ذلك وفضلوا إنجاز مشاريع مماثلة بقروض من الصناديق التخصصية.

تهدف المشاريع التعليمية إلى تحقيق الآتي:

- تنفيذ مشاريع تنموية متطورة التقنيات تساهم في تطوير القطاع الزراعي وتنميته.
- توفير فرص عمل من خلال تشغيل ما تستوعبه المشاريع التعليمية من الخريجين الزراعيين والبيطريين العاطلين عن العمل لمدة لا تقل عن عامين.
- تدريب هذا الكادر على الأنشطة المختلفة التي يقوم بها المشروع التعليمي وتأهيلهم فنيا وإداريا وتنمية الثقة والشجاعة في أنفسهم لإدارة مثل هذا المشروع أو مشاريع مماثلة.
- تشجيع الاستثمار في صفوف الخريجين العاطلين عن العمل وتأهيلهم لإدارة مشاريعهم بنجاح

ط- التفرغ الزراعي:

ويتلخص في تأجير أراضى زراعية لا تتجاوز مساحتها ضعف الحد الأعلى لوحدة التوزيع في المنطقة للعراقيين من الخريجين الزراعيين والبيطريين من الذين مضت على خدمتهم عشر سنوات على الأقل لإقامة مشاريع زراعية متطورة عليها، ويعتبر الموظف مجازا بدون راتب من تاريخ تسلمه الأرض الزراعية وللوزير اعتبار الإجازة خدمة فعلية بدون راتب لأغراض العلاوة والترفيع والتقاعد. يمنح الموظف رواتب 180 يوما من إجازاته المتراكمة ويمنح من المصرف الزراعي السلف اللازمة لإقامة مشاريعه وبعد وفاته تتحول الأرض إلى ورثته. وهناك دراسات لتحسين وتطوير قانون التفرغ الزراعي لمعالجة العقبات والمشاكل التي واكبت مسيرة هذه التجربة.

2) البرامج الإقليمية:

إن مبدأ التنسيق والتفاهم بين البلدان العربية ودول الإقليم فيما بينها ومع بلدان العالم المتقدمة يعد أمرا ضروريا ويتم ذلك من خلال الشركات والهيئات والمنظمات العربية مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والأسكوا وإيكاردا وغيرها من المنظمات ذات الاختصاصات المختلفة التي تقوم بالتنسيق مع العراق لتنفيذ برامجها التدريبية وتقديم الخبرة والمشورة وإنشاء المشاريع المشتركة مع العراق. وكل ذلك يساهم في دعم الجهد المحلي في مكافحة الفقر بمفهومه الواسع.

كما توضح النتائج وجود بعض الصعوبات التي واجهت البرامج المنفذة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- صعوبة توفير التخصيصات المطلوبة من الأموال والمستلزمات.
2- التواصل بين مراحل البرنامج وصولا إلى الأهداف الرئيسة.
3- تسرب المشاركين في البرامج قبل انتهاء مراحل البرامج.
4- ظهور بعض التباين بين عدد من المؤشرات المعتمدة خلال التخطيط مع مستجدات الواقع التطبيقي.
5- التقيد الصارم بالتعليمات واللوائح الإدارية والمالية مما يقيد حرية التنفيذ ومرونته.
6- عدم استقرار الأوضاع الأمنية في البلاد.
7- هجرة العقول والمهارات خارج العراق.

كما أوضحت الدراسة بعض الحلول لمعالجة المشاكل التي واجهت البرامج ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- منح المشاريع الداخلة في برنامج مكافحة الفقر الأولوية في توفير التخصيصات المالية.
2- التأكد خلال فترة التخطيط للبرامج ذات العلاقة وجود حالة تواصل فني وعملي بين مراحل تنفيذ البرنامج.
3- التدقيق في اختيار المرشحين للبرامج من وجود حالة الترابط بينهم وبين البرامج.
4- وضع هوامش احتياطية خلال مرحلة التخطيط لأية احتمالات وتغيرات اقتصادية أو اجتماعية قد تطرأ خلال فترة التنفيذ.

5- منح بعض المرونة الإدارية والمالية للمنفذين والمشرفين على تنفيذ المشروع وتكوين غطاء من الثقة والدعم.

6- تنمية جوانب الرقابة والمتابعة للتأكد من سلامة التنفيذ.

3-1-4 الجمهورية العربية السورية:

قامت الجمهورية العربية السورية بتنفيذ برامج محلية للحد من الفقر. كذلك توجد برامج محلية تحت التنفيذ. وأوضحت النتائج أن المشروعات تحت التنفيذ لها آثار إيجابية مثل تمويل القروض للفقراء وإنشاء مشاريع مولدة للدخل. ويوضح جدول (3-7) أحد البرامج المحلية المنفذة، كما يوضح جدول (3-8) البرامج المحلية تحت التنفيذ.

1- البرامج المنفذة بالدولة:

جدول (3- 7) البرامج المنفذة للحد من الفقر في الجمهورية العربية السورية

البرنامج	الفترة	الأهداف	الآثار	الشرائح	الموازنة بالدولار	الجهة المسئولة
مشروع FIVIMS المساعدة لإنشاء نظام وطني لمعلومات وخرائط الهشاشة وانعدام الأمن الغذائي	2004-2005	تحديد جيوب الفقر ومناطق انعدام الأمن الغذائي في سوريا	تم إعداد التقارير اللازمة لتحديد خارطة الفقر بسوريا فقط فلا توجد أي مقترحات أو حلول	المناطق الأكثر فقرا" في سوريا	334000دولار	منظمة الأغذية والزراعة FAO

2- البرامج تحت التنفيذ:

جدول (3-8) البرامج تحت التنفيذ للحد من الفقر في الجمهورية العربية السورية

البرنامج	الفترة	الأهداف	الآثار	الشرائح	الموازنة بالدولار	الجهة المسئولة
مشروع الفقر الريفي	2007/2006	تحسين الوضع المعاشي للأسرة توزيع	تقوم الأسر الفقيرة باستثمار الأبقار التي وزعت وتعتاش منها	الأسر الريفية الفقيرة	12 ألف دولار لم يستكمل المشروع بعد	المنظمة العربية للتنمية الزراعية

البرنامج	الفترة	الأهداف	الآثار	الشرائح	الموازنة بالدولار	الجهة المسئولة
		أبكار أبقار للأسر الريفية مجانا"				
مشروع تمكين المرأة الريفية للحد من الفقر	2010/2005	تحسين وضع المرأة الريفية بتمويلها بقروض تساهم في خلق فرص عمل لها لتنمية مهاراتها ودخلها	تمت عملية الإقراض واستثمار القروض وتأسيس مشاريع صغيرة	المرأة الريفية	الموازنة تساوي 0.025 من موازنة الدولة	هيئة تخطيط الدولة والوزارات المذكورة
مشروع تنمية المجتمع الريفي بجبل الحص	2002/1998 (تم تمديد المشروع وما زال مستمرا")	خلق مناخ مساعد على التنمية البشرية المستدامة بالمناطق الريفية	تم إعداد بحث اجتماعي اقتصادي لمنطقة المشروع وإنجاز بنك معلومات القرية وإحداث صندوق مركزي لتمويل الأهالي لزوم البذار وتنفيذ مشاريع مولدة للدخل وإنشاء وتشغيل صناديق دوارة	الأسر في منطقة المشروع	1.370.930 دولارا	وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

المشاكل والمعوقات التي واجهت البرامج المنفذة:

1- ضعف الخبرات المختصة في قياس مؤشرات الفقر.

2- الاعتماد على المسوحات العينية أقل من 10% من السكان.

3- عدم وجود قاعدة بيانات للعينات لسنوات سابقة بعيدة المدى.

4- تعدد المنهجيات المتبعة في القياس.

5- التحولات الكبيرة للأسر نتيجة تأثرها بوحدة النشاط الاقتصادي وتأثر القطاع الزراعي بالظروف الجوية وتركز الفقر بالأسر الفلاحية التي تشكل نسبة 28% من السكان والتي تعتمد على الزراعة بشكل رئيس.

المشاكل والمعوقات التي واجهت البرامج تحت التنفيذ:

1- صعوبة تأمين الكميات اللازمة من الأعلاف لوجود عجز بالأعلاف المحلية واستيراد جزء كبير منها.

2- الأبقار الموزعة سلالة محلية ومعظمها أبكار غير ملقحة وتحتاج لفترة طويلة نسبيا لتحقيق عوائد منها.

3- مشروع تمكين المرأة الريفية لا يمكن رصد آثاره، لأنه موزع بين عدد من الوزارات.

4- كما بينت الدراسة وجود بعض الحلول والمقترحات لمعالجة المشاكل والمعوقات التي واجهت برامج الفقر في الجمهورية العربية السورية.

الحلول المقترحة والتوصيات لمعالجة المشاكل والمعوقات التي واجهت البرامج التنفيذية:

1- وضع برنامج متكامل لقياس الفقر.

2- توحيد قاعدة البيانات وتوسيع مؤشرات الفقر ووضع آلية لوحدات القياس.

الحلول المقترحة والتوصيات لمعالجة المشاكل والمعوقات التي واجهت البرامج تحت التنفيذ:

1- أن يتواجد مخزون وطني من الأعلاف لتنفيذ البرامج المقررة.

2- دراسة المناطق المشمولة بالمشروع قبل توزيع مدخلات المشروع.

3- حصر كل مشروع بجهة واحدة لكي تتسنى متابعته ورصد الآثار الناتجة عنه وتقييمه.

3-1-5 الجمهورية اليمنية:

أوضحت النتائج وجود برامج محلية ودولية منفذة وتحت التنفيذ وبرامج مقترحة بالجمهورية اليمنية كما توضح الجداول أدناه.

البرامج المحلية والإقليمية والدولية حول الحد من الفقر بالدولة:

1. البرامج المنفذة بالدولة:

1) البرامج المحلية:

جدول (3-9) البرامج المحلية للحد من الفقر في جمهورية اليمن

البرنامج	الفترة	الأهداف	الآثار	الشرائح	الموازنة بالدولار	الجهة المسئولة
تطوير زراعة المحاصيل (المانجو- النخيل- الزيتون- البن - العسل)	مستمر	- إنشاء حقول نموذجية عالية الجودة. - دعم المشاتل المنتجة في المحافظات. - تدريبات حقلية.			ميزانية محلية	وزارة الزراعة والري

3) البرامج الدولية:

جدول (3-10) البرامج الدولية للحد من الفقر في جمهورية اليمن

البرنامج	الفترة	الأهداف	الشرائح	الموازنة بالدولار	الجهة المسئولة
تقنيات ما بعد الحصاد لمحصول البن	ثلاث سنوات	- الحفاظ على شجرة البن والتوسع في زراعتها على مستوى منطقة المشروع. - حماية المزارعين من استغلال تجار البن. - إيجاد فرص عمل للمرأة الريفية. - تحسين إنتاجية البن في المنطقة.	المرأة الريفية	150000	الحكومة اليمنية الحكومة الفرنسية

البرنامج	الفترة	الأهداف	الشرائح	الموازنة بالدولار	الجهة المسئولة
الزراعة المطرية والثروة الحيوانية	5 سنوات	يهدف المشروع إلى المساهمة في التخفيف من حدة الفقر وتحسين المصادر الطبيعية في المحافظات الريفية المستهدفة وتمكين المزارعين من تقوية وتحسين أنظمة عمليات الإنتاج.	صغار المزارعين	10000000	الحكومة اليمنية والبنك الدولي
إدارة تنمية المجتمع بالضالع	7سنوات	-تشجيع المجتمعات بما فيهم النساء والفقراء لإعداد وتنظيم أنفسهم والاستفادة من الخطط التنموية. -دعم وإعداد الأسر الريفية لزيادة الإنتاج الحيواني والزراعي والبحث عن فرص عمل أخرى لزيادة الدخل. -إزالة العوائق الطبيعية والاجتماعية التي تعترض التطوير الإنتاجي. -توفير سبل الحصول على المياه وحماية وحفظ قاعدة الموارد الطبيعية. -تطوير القدرات المؤسسية	صغار المزارعين والمجتمعات المحلية	30000000	

البرنامج	الفترة	الأهداف	الشرائح	الموازنة بالدولار	الجهة المسئولة
		والمهارات المساعدة للأسر الريفية.			
التنمية الريفية بذمار	7سنوات	-تعزيز الأمن الغذائي ورفع دخل الأسرة فوق خط الفقر. -تحسين مستوى المعيشة لصغار المزارعين والمجتمعات القروية والمشاركة في التنمية.	صغار المزارعين+ المجتمعات المحلية.	16000000	الإيفاد IFAD
التنمية الريفية بالمهرة	7سنوات	-دعم التنمية الذاتية للمجتمعات الريفية. -تحسين دخل الأسر من الرجال والنساء لاستخدام الموارد الطبيعية المتاحة محليا. -تحسين البنية الأساسية للخدمات الاجتماعية معتمدة على المشاركة. -رفع قدرات المستهدفين المعرفية	المجتمعات المحلية+ صغار المزارعين.	17000000	الإيفاد IFAD

4) البرامج المقترحة:

جدول رقم (3-11) البرامج المقترحة للحد من الفقر في جمهورية اليمن

البرنامج/محلي/إقليمي	الفترة المقترحة للتنفيذ	الأهداف	الآثار المتوقعة	الشرائح المستهدفة	الموازنة بالدولار	الجهة المسئولة
برنامج الأمن الغذائي	2010			صغار المزارعين	11,000,000	الحكومة الألمانية
تطوير المحاصيل الزراعية	2010	رفع إنتاجية المحاصيل المستهدفة		صغار المزارعين	22,000,000	الإيفاد IFAD

لم توضح البيانات المشاكل التي تواجه البرامج كما لا توجد مقترحات للحلول.

3-1-6 الجمهورية الإسلامية الموريتانية:

أوضحت الدراسة وجود برامج محلية ودولية منفذة وبرامج تحت التنفيذ وبرامج مقترحة بالجمهورية الإسلامية الموريتانية كما توضحه الجداول الأرقام من (3-12) - (3-15).

أ) البرامج المنفذة بالدولة:

1) البرامج المحلية:

جدول رقم (3-12) البرامج المحلية للحد من الفقر في الجمهورية الإسلامية الموريتانية

البرنامج	الفترة	الأهداف	الآثار	الشرائح	الموازنة بالدولار	الجهة المسئولة
إقامة نظام للمعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي	مستمر	مساعدة في المسح لتحديد المناطق ذات الخطر في مجال	تمكن الشرائح الضعيفة من الحصول على المواد الغذائية	الفقراء أصحاب الدخل المحدود(يتامى، أرامل،أصحاب المهن الهشة....)	غير معلومة	مفوضية الأمن الغذائي والشركاء في عملية التنمية

البرنامج	الفترة	الأهداف	الآثار	الشرائح	الموازنة بالدولار	الجهة المسئولة
		الأمن الغذائي ومعرفة المخزون الإستراتيجي في كل منطقة	الضرورية في الأوقات المناسبة			
برنامج الوقاية من الأزمات الغذائية وتسيرها في حالة وقوعها	مستمر وينفذ كلما دعت الضرورة	التدخل في الأوقات المناسبة والمكان المناسب	تحسن في الدخل			مفوضية الأمن الغذائي والشركاء في عملية التنمية
برنامج التدخل الاستعجالي	مستمر وينفذ كلما دعت الضرورة	التدخل في الأوقات المناسبة والمكان المناسب	تحسن في الدخل			مفوضية الأمن الغذائي والشركاء في عملية التنمية
بنوك الحبوب	مستمر					مفوضية الأمن الغذائي
مراكز التغذية الجماعية الاسعتجالية	مستمر وخاصة في فصل الصيف					مفوضية الأمن الغذائي والشركاء في عملية التنمية
البرنامج القطري لبرنامج الغذاء العالمي	سنة قابلة للتجديد					مفوضية الأمن الغذائي وبرنامج الغذاء العالمي

2) البرامج الدولية:

جدول رقم (3- 13) البرامج الدولية للحد من الفقر في الجمهورية الإسلامية الموريتانية

البرنامج	الفترة	الأهداف	الآثار	الشرائح	الموازنة بالدولار	الجهة المسئولة
الغذاء من أجل التقدم	2006-2007 قابلة للتجديد	تحسين أوضاع السكان المعيشية	مساعدة السكان على البقاء في أماكنهم الأصلية وذلك بتوفير المواد الأساسية والضرورية يوميا في أماكن يمكن الوصول لها في كل وقت	الفقراء (أرامل، أيتام، أصحاب المهن الهشة...)	1700طن من الحبوب المتحصل عليها من المساعدات الغذائية الأمريكية	المنظمات الحكومية الدولية والوكالات الحكومية
مشروع الحد من الفقر ودعم الأمن الغذائي في ولايات الشمال	مستمر	تحسين ظروف معيشة السكان الريفيين في الولايات الشمالية بشكل إجمالي	تحسن ملموس في ظروف معيشة السكان	سكان الريف في الولايات الشمالية	4,000,248.00 يورو	صناديق التعاون الإيطالي والحكومة الموريتانية

ب) البرامج تحت التنفيذ:

1) البرامج المحلية:

جدول رقم (3- 14) البرامج المحلية تحت التنفيذ للحد من الفقر في الجمهورية الإسلامية الموريتانية

البرنامج	الفترة	الأهداف	الآثار	الشرائح	الموازنة بالمليون أوقية	الجهة المسئولة
إعداد دراسة حول احتياجات التكوين لدى عمال مفوضية الأمن الغذائي	خمس سنوات (2006إلى 2010)	تعزيز قدرات الوقاية من الأزمات وتصور تنفيذ برامج الأمن الغذائي	تكوين عمال المفوضية وتحسين قدراتهم العملية	عمال المفوضية	10	المفوضية
إعادة وتأهيل طاقة التخزين	نفس الفترة	توسيع السعة الاستيعابية للمخازن الغذائية	توفر الجهات المستهدفة على مخزون كافي طوال العام	سكان الريف والشرائح محدودة الدخل في الحضر	1400	المفوضية
تعزيز الأمن الغذائي الوطني بتنويع المواد	2006-2010	تنويع العادات الغذائية	التحسن في الأحوال الصحية	الشرائح الأكثر فقرا اليتامى، الأرامل، المتسولون، أصحاب المهن الهشة...)	800	المفوضية

2) البرامج المقترحة:

جدول رقم (3- 15) البرامج المقترحة للحد من الفقر في الجمهورية الإسلامية الموريتانية

البرنامج/محلي/إقليمي	الفترة المقترحة للتنفيذ	الأهداف	الآثار المتوقعة	الشرائح المستهدفة	الموازنة بالدولار	الجهة المسئولة
البرنامج الوطني لتحسين وتنويع مصادر الدخل للأسر الفقيرة	سنتان قابلة للتجديد	زيادة قدرة الفقير على مواجهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها	يتضمن البرنامج مجموعة من الأنشطة الإنتاجية(مشاريع صغيرة حسب خصوصية أماكن التدخل)	الأسر الريفية ذات الدخول المتدنية تملك مساحات	289000	المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر

البرنامج/محلي/إقليمي	الفترة المقترحة للتنفيذ	الأهداف	الآثار المتوقعة	الشرائح المستهدفة	الموازنة بالدولار	الجهة المسئولة
		وتزيد من معاناتها وفقرها	مثل -مشروع تربية الأغنام	صغيرة للزراعة وتربية المواشي		

يتضح من الجداول أعلاه وجود آثار إيجابية لبرامج الفقر المنفذة وتحت التنفيذ ذكر منها توطين السكان في مواطنهم الأصلية وتوفير بعض السلع الأساسية وزيادة دخل الشرائح الفقيرة، كما أوضحت هذه الدراسة بعض المشاكل والمعوقات التي واجهت البرامج المنفذة وتحت التنفيذ نذكر منها ما يلي:

المشاكل والمعوقات التي واجهت البرامج المنفذة:

1- عدم العدالة في التوزيع أو الشفافية.
2- التأخر في إيصال بعض المعونات في الوقت المناسب.
3- صعوبة الطرق في المناطق الهشة والمستهدفة.
4- نقص في البنى التحتية (مخازن في الريف أساسا).
5- ظاهرة التقري (السكن العشوائي) في المناطق المستهدفة.

المشاكل والمعوقات التي واجهت البرامج تحت التنفيذ:

1- عدم كفاية المخصصات المالية الخاصة لهذه البرامج.
2- نقص الكادر الفني المتخصص.
3- صعوبة تحديد المناطق ذات الأولوية.
4- صعوبة تحديد الأشخاص المستهدفين.
5- تباعد المناطق المستهدفة.

كما أوضحت النتائج بعض المقترحات والحلول للمشاكل والمعوقات التي واجهت البرامج المنفذة وتحت التنفيذ في الجمهورية الإسلامية الموريتانية نذكر منها ما يلي:

الحلول المقترحة والتوصيات لمعالجة المشاكل والمعوقات التي واجهت البرامج المنفذة:

1- العدالة في التوزيع والشفافية.
2- إعداد الطرق المؤدية إلى المناطق المستهدفة إعدادا جيدا.
3- توفير البنية التحتية.
4- إيصال المعونات في الوقت المناسب.
5- الحد من ظاهرة التقري العشوائي (فوضوية التجمعات).

الحلول والتوصيات لمعالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه البرامج تحت التنفيذ:

1- توفير التمويل والشفافية في التوزيع.
2- توفير الكادر البشري المختص.
3- وضع معايير واضحة تسرع في معرفة المناطق المستهدفة وإدخال إدارة المشاريع الصغيرة.
4- استخلاص العبر والدروس من التجارب السابقة وتأكيد منهج المشاركة والاعتماد على الذات في مكافحة الفقر وتحسين ظروف المعيشة.
5- تنظيم المناطق المستهدفة في شكل تجمعات يمكن الوصل إليها في الوقت المناسب.

الباب الرابع

دراسات قياس الفقر في بعض الدول العربية

الباب الرابع

دراسات قياس الفقر في بعض الدول العربية

أجريت العديد من الدراسات في الدول العربية لقياس الفقر. فيما يلي استعرض أهم تلك الدراسات في الدول العربية التي أجريت فيها الدراسة وبالتحديد يتم استعرض تواريخ إعداد تلك الدراسات، الجهات التي قامت بإعدادها، المؤشرات التي تضمنتها وأهم توصيات الدراسات.

4-1 جمهورية السودان:

جدول رقم (4- 1) دراسات قياس الفقر في السودان

اسم الدراسة	تاريخ إعداد الدراسة	الجهة/ الجهات التي قامت بإعدادها	المؤشرات التي تضمنتها الدراسة	أهم توصيات ونتائج الدراسة
سياسات كلية للحد من الفقر	2006	UNDP	معدلات حدوث الفقر	
الفقر في السودان بدون إجراءات مواكبة	1992	UNICEF	معدلات حدوث الفقر	
خرائط وتقييم الفقر في السودان	2008	International Center for Agricultural Research in the Dry Areas (ICARDA)	عمق الفقر. وطأة الفقر.	
برامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان	1994	(المعهد العربي للتخطيط)	خط الفقر مدى الفقر فجوة الفقر شدة الفقر	- برامج الإصلاح التي تطبق في السودان أدت إلي زيادة كبيرة في الفقر
الفقر في السودان	1992	ب. الطاهر محمد نور	خط الفقر	استخدام المؤلف بعض مجموعات القياس (الريف

إعداد المنظمة العربية للتنمية الزراعية

اسم الدراسة	تاريخ إعداد الدراسة	الجهة/ الجهات التي قامت بإعدادها	المؤشرات التي تضمنتها الدراسة	أهم توصيات ونتائج الدراسة
				الحضر) كمؤشر على مدى التكيف مع الفقر
اتجاهات ومسوحات الفقر في السودان	1997	وزارة القوى العاملة	خط الفقر ومؤشرات الفقر	
الحد من الفقر والإدارة الرشيدة	2004	البنك الدولي		
سياسات الأراضي للنمو وتخفيض الفقر	2003	البنك الدولي		
تنمية المياه والحد من الفقر	2003	IH Olcay، Unver Rajin K، Gupta Aysegul، Kibaroghu IT Olcay		
العمل من أجل الحد من الفقر والأمن الغذائي	1995	John W. Mellar		
الفقر الريفي في السودان	2006	IFAD	خط الفقر وأنواع الفقر	
الأهداف التنموية للألفية (مسوحات قطرية) حالة السودان	2004	البنك الدولي	خط الفقر ومؤشر التنمية البشرية	
الإستراتيجية المبدئية للحد من الفقر في السودان (2004-2006)	2006	برنامج الغذاء العالمي	خط الفقر والأمن الغذائي	
الأمن الغذائي، الغابات والحد من الفقر في السودان	2003	وزارة الزراعة والغابات-الهيئة القومية للغابات	الأمن الغذائي والفقر	
مسح ميزانية الأسرة شمال السودان والمناطق تحت سيطرة الحكومة في جنوب	1992	الجهاز المركزي للإحصاء		

اسم الدراسة	تاريخ إعداد الدراسة	الجهة/ الجهات التي قامت بإعدادها	المؤشرات التي تضمنتها الدراسة	أهم توصيات ونتائج الدراسة
السودان.				
مسح الأمومة الآمنة	1999	الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة.		

4-2 جمهورية مصر العربية:

تم إعداد عدد من الدراسات لقياس الفقر في جمهورية مصر العربية كما هو موضح في الجدول (4- 2).

جدول (4- 2) دراسات قياس الفقر في مصر

اسم الدراسة	تاريخ إعداد الدراسة	الجهة/ الجهات التي قامت بإعدادها
الفقر الذاتي ورأس المال الاجتماعي في مصر من أجل استراتيجية متكاملة لمحاربة الفقر	2003	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
تقرير الأهداف التنموية للألفية – التقرير القطري الثاني المصري	2004	وزارة التخطيط – الأمم المتحدة
تقرير البنك الدولي عن الفقر في مصر	2005	البنك الدولي

4-3 جمهورية العراق:

تم إجراء عدة دراسات لقياس الفقر في جمهورية العراق منها دراسة خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق في العام 2006م، حيث قامت بإعدادها وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والجهاز المركزي وتكنولوجيا المعلومات، ومن أهم المؤشرات التي تضمنتها هذه الدراسة:

1- قياس مستويات المعيشة والحاجات الأساسية غير المشبعة.

2- خرائط الحرمان: (التعليم، الصحة، البنى التحتية، المسكن، ظروف المسكن).

3- مستويات المعيشة (خمس فئات).

4- دليل الفقر البشري.

ومن أهم توصيات هذه الدراسة:

- 31% من الأسر تعيش حالة الحرمان و34% من الأفراد.
- 5% من الأسر بمستوى معيشة منخفض جدا أو منخفض و6% من الأفراد (حالة الفقر المدقع).
- وجود فجوة كبيرة بين مستويات المعيشة في كل من الريف والحضر حيث تبلغ نسبة الحرمان في الريف (65%) أكثر من ثلاثة أمثال النسبة المقابلة لها في الحضر (21%).
- منطقة بغداد هي الأقل حرمانا تليها المنطقة الشمالية ثم المنطقة الوسطى، أما المنطقة الجنوبية فهي الأكثر حرمانا.

أما **الدراسة الثانية فهي دراسة التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة** التي أعدت عام 2007 من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي/الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، ومن أهم المؤشرات التي تضمنتها الدراسة:

1- معدل دخل الأسرة ومصادره حسب الفئات الخمس.

2- إنفاق الأسرة.

3- النسب المئوية للمستوى التعليمي لأفراد الأسرة.

4- النسب المئوية للمصدر الرئيسي لمياه الشرب.

5- الحالة التغذوية للأطفال.

6- مقياس الرفاه حسب الفئات في الريف والحضر.

7- معدل دخل الأسرة ومصادره.

ومن أهم النتائج لهذه الدراسة:

- 2.9 مليون نسمة تعاني من وضع هش جدا.
- نسبة الفقر (انعدام الأمن الغذائي) في الريف تبلغ 66% في حين إن عدد سكان الريف يشكل نسبة 30% من سكان العراق.

- 85% من الأسر الفقيرة (غير الآمنة غذائيا) يرأسهم أفراد لا يزيد تعليمهم على المرحلة الابتدائية.

ومن أهم توصيات هذه الدراسة:

- بناء قدرات المؤسسات الحكومية لتصبح قادرة على مراقبة وتحليل اتجاهات الأمن الغذائي.
- تحسين رعاية الطفولة والأمومة.
- تبني سياسات تهدف إلى زيادة دخول الأسر عبر توفير فرص العمل وتحجيم التضخم.
- تقديم المساعدات للفئات الأكثر هشاشة.

أما **الدراسة الثالثة فهي دراسة التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008** التي تم إعدادها في عام 2009 من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي/ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ومن أهم المؤشرات التي تضمنتها هذه الدراسة:

أ- دليل الفقر البشري العام وحسب المحافظات.

ب- الدخل والمستوى المعيشي في العراق.

ج- قياس الفقر في كل من الريف والحضر ولكل محافظة من محافظات العراق.

ومن أهم النتائج والتوصيات لهذه الدراسة:

- الانطلاق من معالجة الأسباب البنيوية للفقر.
- معالجة أسباب نقص فرص العمل واعتماد مشاريع كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة.
- ربط برامج القضاء على الفقر بسياسات تعليمية وتدريبية قادرة على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل.
- استهداف العاطلين عن العمل والفئات الهشة والمهمشة المعرضين لخطر الفقر (العمال غير المهرة، والنساء عموما والنساء الأرامل خصوصا.
- المشاركة الفعالة للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية ذات الخبرة في مجال بناء القدرات.
- دراسات أخرى أصدرتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حول مواضيع الفقر والتشغيل والتأهيل للعاطلين عن العمل والمشاريع الصغيرة والمتوسطة...الخ.

4-4 دولة فلسطين:

تم إعداد عدد من الدراسات لقياس الفقر في دولة فلسطين كما هو موضح في الجدول (4-3).

جدول رقم (4- 3) دراسات قياس الفقر في فلسطين

اسم الدراسة	تاريخ إعداد الدراسة	الجهة/ الجهات التي قامت بإعدادها	المؤشرات التي تضمنتها الدراسة
تقرير الفقر في فلسطين، 1996-1997	1998	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	نسبة الفقر، نسبة الفقر المدقع، فجوة الفقر
الفقر في الأراضي الفلسطينية، 1998	2000	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	نسبة الفقر، نسبة الفقر المدقع، فجوة الفقر، شدة الفقر
الفقر في الأراضي الفلسطينية، 2004، تقرير المؤتمر الصحفي	2005	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	نسبة الفقر، نسبة الفقر المدقع، فجوة الفقر، شدة الفقر
الفقر في الأراضي الفلسطينية، 2005، تقرير النتائج الرئيسية	2006	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	نسبة الفقر، نسبة الفقر المدقع، فجوة الفقر، شدة الفقر
الفقر في الأراضي الفلسطينية، 2006، تقرير النتائج الرئيسية	2007	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	نسبة الفقر، نسبة الفقر المدقع، فجوة الفقر، شدة الفقر

5-4 الجمهورية العربية السورية:

تم إعداد ثلاث دراسات حول تشخيص الفقر في سوريا كما هو موضح في جدول (4-4).

جدول رقم (4- 4) دراسات قياس الفقر في سوريا

اسم الدراسة	تاريخ إعداد الدراسة	الجهة/الجهات التي قامت بإعدادها	المؤشرات التي تضمنتها الدراسة	أهم توصيات ونتائج الدراسة
تشخيص الفقر في سوريا	1997/1996 2004/2003 2007/2006	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء	-فجوة الفقر -حدة الفقر -مؤشر الرفاهية	-تراجع الأمية بنسبة 4%. -زيادة مشاركة الفقراء بسوق العمل بنسبة 6.6%. -تراجع معدل البطالة بنسبة 4.8%. -تراجع الفقر –تراجع حجم الأسرة إلى 5.8 إفراد. -زيادة الفقراء المستفيدين من المرافق العامة إلى 62%. -متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد تعادل 119% من المعدل اللازم.

6-4 الجمهورية اليمنية:

تم في اليمن إعداد الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر بالإضافة إلى دراستين حول تقييم مسح وتقييم الفقر ومسح الأسر كما هو موضح بجدول (4-5).

جدول رقم (4- 5) دراسات قياس الفقر في اليمن

اسم الدراسة	تاريخ إعداد الدراسة	الجهة/ الجهات التي قامت بإعدادها	المؤشرات التي تضمنتها الدراسة	أهم توصيات ونتائج الدراسة
الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر2003-2005	2002	وزارة التخطيط والتعاون الدولي		
مسوحات ميزانية الأسرة.	1998	وزارة التخطيط والتعاون الدولي		
تقييم الفقر ومسح الأسرة 2005-2006	2008	وزارة التخطيط والتعاون الدولي		- إعداد إستراتيجية للتنمية تعزز من المشاركة والتخفيف من الفقر في المناطق الريفية. - الحاجة لملاءمة إستراتيجية التنمية مع السياق الاجتماعي – الاقتصادي اليمني حيث من البديهي أن يتم توجيه التنمية نحو المناطق الريفية وإصلاح السياسات بحيث يتمكن الفقراء في المناطق الريفية من المشاركة. - الإدارة الجيدة للآثار والتكلفة الانتقالية الناجمة عن الإصلاحات وينبغي التخفيف من آثارها وتعويض الفقراء عن تكاليفها الانتقالية بالطرق والأدوات المناسبة. - توجيه الإنفاق الاجتماعي في قطاعي التعليم والصحة بشكل أكبر. - إعادة تصميم نظام مراقبة عملية التخفيف من الفقر.

الباب الخامس

مقترحات تطوير طرق قياس مؤشرات الفقر في الدول العربية

الباب الخامس

مقترحات تطوير قياس مؤشرات الفقر في الدول العربية

تبين من خلال تحليل الاستمارات الخاصة بجمع البيانات حول مؤشرات الفقر في الدول العربية تعدد الجهات المسئولة عن جمع وتحليل مؤشرات الفقر في كل دولة، وتعدد المناهج والأساليب المستخدمة لقياس مؤشرات الفقر. وسعياً لدعم جهود الحد من الفقر وتطوير نظم قياس مؤشرات الفقر في الدول العربية ينبغي العمل على خطين متوازين يهدف الأول منهما إلى اقتراح آليات لتطوير طرق قياس مؤشرات الفقر بالدول العربية، والثاني إلى إعداد سلسلة من البرامج والأنشطة التدريبية لرفع القدرات وتنمية مهارات الكوادر الفنية العاملة في مجال قياس الفقر.

واستناداً إلى ما تقدم يمكن التقدم بالمقترحات التالية:

1-5 مقترحات على المستوى القومي:

1- عقد ورشة عمل إقليمية يشارك فيها المسئولون ذوو العلاقة المباشرة بقياس مؤشرات الفقر، ويتم فيها عرض نتائج الدراسة الشاملة التي أعدتها المنظمة وصولاً إلى وضع منهجية موحدة يتم الاتفاق عليها واعتمادها للتنفيذ من قبل كل الدول العربية.

2- إنشاء شبكة معلومات الفقر في الدول العربية ونشرها على موقع المنظمة بالشبكة الدولية على أن تشتمل على قاعدة بيانات شاملة وخارطة للفقر في الدول العربية وتحدد أبعاد وخصائص الفقر في الدول العربية، والإستراتيجيات والبرامج والمشروعات الرائدة التي يتم تنفيذها في كل دولة للحد من الفقر.

3- نشر المعلومات الخاصة بمؤشرات الفقر وتطوراتها في الدول العربية.

4- إعداد دراسة حول توزيع الدخل وخرائط الفقر بالدول العربية.

2-5 مقترحات على المستوى القطري:

1-2-5 مقترحات تطوير مؤشرات قياس الفقر:

1- قياس مؤشرات الفقر باستخدام قاعدة بيانات الإنفاق الاستهلاكي بدلاً عن الدخل لكونه أكثر ارتباطاً بمستوى معيشة الأسرة كما يمكن تقديره بشكل أدق من خلال مسوحات الأسرة.

2- استخدام الأسرة كوحدة للقياس مع أخذ الخصائص الديمغرافية في الاعتبار كالعمر والجنس.

3- ضرورة أن يتضمن قياس الفقر المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية بجانب الاستهلاك ويشمل ذلك العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ونسبة القيد الإجمالي للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي ونسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه نقية للشرب.

4- مراعاة خصوصية كل دولة عند تقدير مؤشرات قياس الفقر وذلك من حيث مدى الانتشار وخصائص الفقراء وتوزيعهم بين الريف والحضر.

5- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في إعداد الدراسات الخاصة بمؤشرات الفقر خاصة تلك العاملة في مجال النوع الاجتماعي والرعاية الاجتماعية وتوفير فرص العمل.

6- إعداد قائمة بالجهات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال قياس مؤشرات الفقر والعمل على توحيد جهودها من خلال تسمية إدارة خاصة بقياس مؤشرات الفقر تستوعب كل الكوادر والكفاءات المؤهلة والمختصة.

2-2-5 التدريب وتنمية المهارات:

1- عقد ورش عمل على مستوى كل قطر لاختيار المؤشرات الملائمة التي تتناسب مع خصوصية كل قطر، خاصة مؤشرات التنمية البشرية التي لا تتوفر المعلومات التفصيلية الكاملة عنها في كل الدول.

2- عقد دورات تدريبية على مستوى القطر تهدف لتطوير قدرات العاملين في مجالات محددة تشمل كيفية إعداد استمارة الاستبيان، الطرق الإحصائية لاختيار العينات العشوائية، وكيفية تجميع البيانات وتحليلها.

3- عقد سلسلة من الندوات وحلقات العمل لتبادل الخبرات والتجارب بين العاملين في مجال قياس مؤشرات الفقر في الدول العربية وإطلاعهم على المستجدات في ذلك المجال.

4- دعوة مؤسسات التمويل والتنمية الدولية والإقليمية، وبصفة خاصة الصناديق العربية، والجامعة العربية والشركات العربية المشتركة للمساهمة في تمويل البرامج الخاصة بتدريب الكوادر العربية العاملة في مجال دارسات الفقر.

5- عقد برامج تدريبية خاصة للكوادر العاملة في مجال إعداد وتنفيذ الإستراتيجيات والبرامج والمشاريع الخاصة بالحد من الفقر.

المراجـــع

المراجـــع

أولاً- المراجع العربية:

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة الحد من الفقر في المناطق الريفية في الدول العربية، 2002، 2005.

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2004.

3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، 2007 (أعداد مختلفة).

4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – ورشة العمل القومية حول سياسات وبرامج الحد من الفقر الريفي – صنعاء – اليمن، 13-15 فبراير 2005.

5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الفقر الريفي في الوطن العربي – الخرطوم أبريل (نيسان) 2005.

6- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم (2000-2001): شن الهجوم على الفقر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001.

7- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، التقرير السنوي 2003، تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر، روما 2004.

8- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت 2001.

9- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، أثر سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية على الفقر: حالة الأردن ومصر والجمهورية اليمنية، الأمم المتحدة 1997.

10- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية للدول العربية للعام 2004.

11- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2002.

12- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2003.

13- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2004.

14- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة وإزالة الفقر: العناصر الرئيسية لإستراتيجية القضاء على الفقر في البلدان العربية، إدارة الدعم للتنمية والخدمات الإدارية، الأمم المتحدة، نيو يورك، 1996.

15- حسين شخاترة وآخرون، البطالة والفقر: واقع وتحديات – الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان، 2000.

16- صديق عبد المجيد صالح، تحديات التخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية، ورقة مناسبات رقم (3)، أكتوبر، 1999.

17- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما 2007.

ثانياً- المراجع الإنجليزية:

18- FAO, The state of Food Insecurity in the World, Rome, 2000.

19- FAO, Production Yearbook, Rome, 2003.

20- FAO, Collaboration with Asian NGOs for participatory Rural Development; The Case of NGOS, Rome 1994.

21- IFAD, Assessment of Rural Poverty: Near East and North Africa, Rome, 2003.

22- IFAD, Annual report 2003: Enabling the rural poor to overcome poverty, Rome.

23- Jordan Poverty Assessment / Main Report 2004 - Ministry of Planning.

24- Louis Y. Pouliqen, Rural Infrastructure from a World Bank Perspective: A knowledge Management Framework, The World Bank, Washington, D.C, 1999.

25- The World Bank, Poverty reduction and the World Bank, Progress in Operationaling the WDR 2000-2001, Washington D.C, 2002.

26- The World Bank, A Source Book for Poverty Reduction

Strategies, volume 2, Washington D.C, 2000.

27- The World Bank, Overview of Poverty Reduction Strategies, Washington D. C, 2003.

28- The world Bank, Poverty Trends and Voices of The Poor: Income Poverty, Washington D.C, 2004.

29- The World Bank, World Development Indicators, Washington D.C, 2004.

30- The World Bank, World Development Indicators, Washington D.C, 2002.

31- UNIDO, Human Development Report, 2005.

الملخص الإنجليزي

ABSTRACT

The main objective of the study is to identify the major parameters used in assessing the incidence and intensity of poverty in the Arab Countries and to suggest appropriate methods to upgrade and unify these parameters.

To accomplish its objective, the study constitutes six chapters apart from the introduction and abstract. The first chapter analyses in depth the theoretical framework of the concept of poverty with respect to definition of indicators characteristic, dimentions, incidence, and intensity of poverty. In addition, the objective and subjective methods used to measure the poverty line have been analysed including perceived minimum consumption adequacy, perceived minimum income, headcount index, poverty gap index, poverty severity index, human poverty index and human development index.

In the second to fifth chapter the contents of the questionnaire regarding the poverty measuring parameters used in Egypt, Sudan, Syria, Mauritania, Iraq, Yemen and Palestine have been analysed including identification of domestic poverty line, poverty indicators used I each country, contents of surveys used to measure poverty and types of programs used for poverty alleviation. The final chapter of the study include suggestions to upgrade and unity poverty measuring indicators in the Arab Countries at both country and regional levels. In particular, specific programs haves been identified for capacity building in the field of preparation of questionnaires, collection and analyses of data and selection of appropriate parameters to measure the incidence and intensity of poverty.

In conclusion, the main findings of the study are:

- The types of indicators used for measuring poverty varied widely. Between Arab Countries.

- Within the same country, many authorities are responsible for collection and analysis of poverty parameters.
- The study calls for coordination and cooperation between the Arab Countries to unify indicators used for measuring poverty and coordination between authorities responsible for collection and analysis of data within the same country.

Specific tools for cooperation and coordination have been identified including implementation of workshops and training programs at regional and country levels. The contents of these activities were outlive in details including objectives, contents, target audience and regional and international organizations suggested to finance the activity.

فريق إعداد الدراسة

فريق إعداد الدراسة

أ- خبراء من خارج المنظمة:

الاسم	الوظيفة
1- الدكتور/ عبد الحليم حامد محمد	استشاري الاقتصاد الزراعي بجمهورية السودان
2- الدكتور/ عمر أحمد سيد محمد	جامعة الرباط الوطني
3- الدكتورة/ نجاة أحمد مصطفي الملثم	قسم الاقتصاد الزراعي - كلية العلوم الزراعية - جامعة الجزيرة

ب- خبراء من داخل المنظمة:

الاسم	الوظيفة
1- الدكتور/ صلاح عبد القادر	مدير إدارة الأمن الغذائي والمشروعات بالتكليف
2- الأستاذة/ وصال محمود محمد أحمد	مساعد خبير بإدارة الأمن الغذائي والمشروعات

رقم الإيداع: 169 / 2010